

المملكة المغربية



وزارة إعداد التراب الوطني
والتعمير والإسكان وسياسة
المدينة

المملكة المغربية



وزارة الداخلية

دليل عملي

محدد لشكل و شروط
إيداع و دراسة و تسليم الرخص و الأذون
المتعلقة بالتعمير

يناير 2021

”

إن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات، هو خدمة المواطن، و بدون قيامها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى، (...)

فالغاية منها واحدة، هي تمكين المواطن من قضاء مصالحه، في أحسن الظروف و الآجال، و تبسيط المساطر، و تقرب المرافق و الخدمات الأساسية منه.

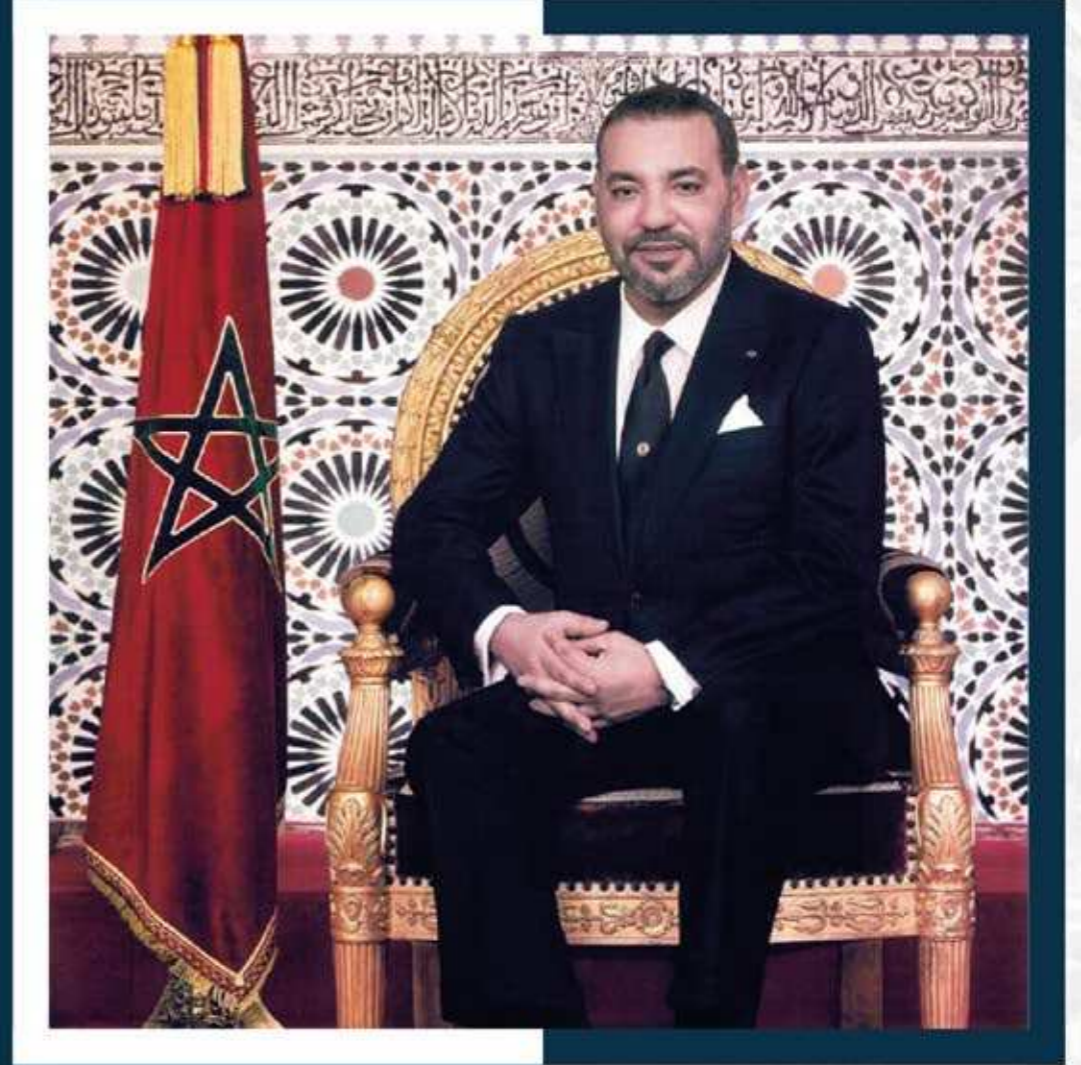
إن الصعوبات التي تواجه المواطن في علاقته بالإدارة كثيرة و متعددة، تبتدئ من الإستقبال، مروراً بالتواصل، إلى معالجة الملفات و الوثائق؛ بحيث أصبحت ترتبط في ذهنه بمسار المحارب.

كما يتعين تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات و المرافق .

فتوظيف التكنولوجيات الحديثة، يساهم في تسهيل حصول المواطن، على الخدمات، في أقرب الآجال، دون الحاجة إلى كثرة التنقل و الاحتكاك بالإدارة (...)

“

مقتطفات من نص الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بالرباط بتاريخ 14 أكتوبر 2016.



08	تقديم الدليل	
10	السياق العام	
11	مستجدات ضابط البناء العام	
12	المراجع القانونية	
14	الغرض و نطاق تطبيق ضابط البناء العام	01
16	مذكرة المعلومات التعميرية	02
20	الهيكل المكلفة بدراسة ملفات طلبات الرخص	03
22	لجان دراسة ملفات طلبات الرخص	04
24	الوثائق المكونة لملفات طلبات الرخص	05
26	مساطر دراسة ملفات طلبات الرخص	06
32	الإذن بإحداث تجزئة عقارية و إحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و الهدم	07
42	رخص الإصلاح و التسوية و الهدم	08
54	رخصة السكن و شهادة المطابقة	09
60	مساطر التدبير اللامادي	10

الفهرس

تقديم الدليل

يعتبر هذا الدليل إطاراً منهجياً وتقنياً يوضع رهن إشارة مختلف المتدخلين من مهنيين و مستثمرين و عموم المواطنين، باعتباره وثيقة تتضمن الإجراءات المسطرية و المنهجية، التي يمكن الإستئناس بها، من أجل إضفاء مزيد من الوضوح على كافة المراحل المتعلقة بمختلف رخص التعمير و البناء، و كذا تجاوز مختلف الإكراهات و الصعوبات، بدءاً من إيداع ملف طلب الرخصة المتعلقة بالمشروع إلى غاية الحصول عليها.

و بغاية تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا الدليل، فقد تم تضمينه برسومات توضيحية قصد تبسيط مساطر و مسالك دراسة ملفات طلبات الرخص، و استيعاب الخطوات التي بموجبها تمنح كافة رخص التعمير و البناء.

هذا، و قد تمت بلورة هذا الدليل شكلاً و مضموناً باستحضار المرجعية القانونية و التنظيمية في مجال التعمير و البناء، و يتعلق الأمر بالمرسوم رقم 2.18.577 الصادر في 8 شوال 1440 (12 يونيو 2019) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل و شروط تسليم الرخص و الوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير و التجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و النصوص الصادرة لتطبيقها، و كذا المرسوم رقم 2.18.475 صادر في 8 شوال 1440 (12 يونيو 2019) الذي يتعلق بتحديد إجراءات و كفاءات منح رخص الإصلاح و التسوية و الهدم، و كذا القرار المشترك لوزير إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة و وزير الداخلية رقم 337.20 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020)، الذي تحدد بموجبه الوثائق اللازمة لملفات طلبات الرخص المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير و التجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و النصوص الصادرة لتطبيقها.

مستجدات ضابط البناء العام و القرار المشترك

في إطار تعزيز المنظومة القانونية المحددة لشكل و شروط تسليم الرخص و الأذون المقررة بموجب النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالتعمير و البناء، فقد صدر بالجريدة الرسمية عدد 6793 بتاريخ 8 يوليوز 2019 المرسوم رقم 2.18.577 الصادر في 12 يونيو 2019 بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل و شروط تسليم الرخص و الوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير و التجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و النصوص الصادرة لتطبيقها، و الذي نسخ المرسوم رقم 2.13.424 الصادر في 24 ماي 2013 في هذا الشأن.



- إدراج شكل و شروط تسليم الرخص الجديدة (رخصة إصلاح المباني القائمة و رخصة الهدم و رخصة تسوية البنايات غير القانونية) المحدثة بموجب القانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة و زجر المخالفات في مجال التعمير و البناء ؛

- تقوية أدوار المهنيين من خلال الإقتصار على شواهد مسلمة من طرفهم تفيد باحترام القواعد التقنية المنصوص عليها في النصوص التشريعية و التنظيمية الجاري بها العمل، عوض استطلاع رأي بعض المصالح المتدخلة في دراسة طلبات الرخص و الأذون.

- مراجعة بعض الإجراءات المعتمدة التي أبانت عن محدوديتها بغرض تبسيط المساطر و احترام الأجال من قبيل إسناد مهمة احتساب الرسوم الجماعية المقررة بموجب التشريعات الجاري بها العمل، و كذا مقابل الخدمات المؤدى عنها لفائدة باقي المتدخلين اللازمة بغرض منح رخصة البناء والتسوية و إحداث المجموعات السكنية، إلى المهندس المعماري واضع تصور المشروع من خلال شهادة موقعة من طرفه يحدد فيها المساحات المستغلة و المبنية.

- مراجعة قائمتي المشاريع بمسطرتي المشاريع الكبرى و الصغرى بهدف تقليص آجال الدراسة وفق نوعية و حجم المشاريع ؛

- إضافة قائمة جديدة للمشاريع تتعلق بمشاريع الإصلاح؛

- إعمال مبادئ الحكامة الجيدة من خلال ضمان تمثيلية مناسبة لمختلف المتدخلين في حظيرة لجان دراسة ملفات طلبات الرخص من خلال أشخاص مؤهلين لإبداء الرأي في حدود اختصاص كل متدخل، و تجنب الآراء المتعاقبة؛

- تشجيع التدبير اللامادي لمختلف المساطر المتعلقة برخص التعمير؛

- توحيد الوثائق الازمة و النماذج لملفات طلبات رخص التعمير .

المراجع القانونية

- القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، صادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)، كما تم تغييره و تميمه (المادة 59) ؛
- المرسوم رقم 2.92.832 صادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير ؛
- القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 صادر في 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما تم تغييره و تميمه ؛
- المرسوم رقم 2.92.833 صادر في 25 من ربيع الآخر 1414 (12 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات ؛
- ظهير شريف رقم 1.60.063 صادر في 30 من ذي الحجة 1379 (25 يونيو 1960) بشأن توسيع نطاق العمارات القروية، كما تم تغييره و تميمه ؛
- المرسوم رقم 2.18.577 صادر في 8 شوال 1440 (12 يونيو 2019) بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لشكل و شروط تسليم الرخص و الوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير و التجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و النصوص الصادرة لتطبيقها ؛

المراجع القانونية

- المرسوم رقم 2.18.475 صادر في 8 شوال 1440 (12 يونيو 2019) يتعلق بتحديد إجراءات و كفاءات منح رخص الإصلاح و التسوية و الهدم ؛
- القرار المشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة و وزير الداخلية رقم 337.20 صادر في 25 من جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020) الذي تحدد بموجبه الوثائق اللازمة لملفات طلبات الرخص المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير و التجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و النصوص الصادرة لتطبيقها ؛
- القرار المشترك لوزير الداخلية و وزيرة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة و وزير الصناعة و التجارة و الإقتصاد الرقمي رقم 338.20 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020) يحدد كفاءات تفعيل مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع و دراسة طلبات الرخص و رخص السكن و شواهد المطابقة و تسليمها ؛

- الدورية المشتركة بين وزارة الداخلية و وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة عدد 2762 بتاريخ 18 يونيو 2020، بخصوص تنفيذ مقتضيات ضابط البناء العام المحدد لشكل و شروط تسليم الرخص و الوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير و التجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و النصوص الصادرة لتطبيقها ؛
- الدورية المشتركة بين وزارة الداخلية و وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة رقم 09 - 19 الصادرة بتاريخ 05 دجنبر 2019 بشأن منح رخصة التسوية.

1 - الغرض و نطاق تطبيق ضابط البناء العام

تسري أحكام ضابط البناء العام على كافة المجالات التي يتعين فيها وجوب الحصول على الأذن و الرخص المتعلقة بالتعمير.

1 - الإذن بإحداث تجزئة عقارية المنصوص عليه في المادة 2 من القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات كما تم تغييره و تميمه، و في المادة 10 من الظهير رقم 1.60.063 بشأن توسيع نطاق العمارات القروية كما تم تغييره و تميمه ؛

2 - الإذن بإحداث المجموعات السكنية المنصوص عليه في المادة 57 من القانون رقم 25-90 سالف الذكر ؛

3 - الإذن بتقسيم العقارات المنصوص عليه في المادة 58 من القانون رقم 25-90 سالف الذكر ؛

4 - رخصة البناء المنصوص عليها في المادة 40 من القانون رقم 12-90 المتعلق بالتعمير كما تم تغييره و تميمه، و في المادة 7 من الظهير الشريف رقم 1-60-063 السالف الذكر ؛

5 - رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة المنصوص عليها في المادة 40 من القانون رقم 12.90 السالف الذكر؛

6 - رخصة هدم بناية المنصوص عليها في المادة 1-63 من القانون رقم 12.90 السالف الذكر ؛

7 - رخصة التسوية المتعلقة بالمباني غير القانونية المنصوص عليها في المادة 40 من القانون رقم 12.90 السالف الذكر.

لا تسري أحكام ضابط البناء العام :

1. داخل منطقة تهيئة ضفتي أبي رقرق؛

2. داخل منطقة تهيئة موقع بحيرة مارشيك؛

3. على طلبات الترخيص المتعلقة بالمباني و المنشآت العسكرية، اعتبارا لطبيعتها الأمنية و العسكرية ؛

4. على طلبات الترخيص ببناء الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي فيها.

1 الغرض و نطاق تطبيق ضابط البناء العام

2 - مذكرة المعلومات التعميرية

المرجع القانوني: المواد 6، 7، 8، و 9 من ضابط البناء العام.

الوثائق المكونة لملف الطلب

طلب معبأ و موقع من طرف صاحب الشأن.
(وثيقة مؤدى عنها)

نسخة من بطاقة التعريف الوطنية لصاحب الطلب ؛

في حالة غياب وثيقة تعميم مصادق عليها، توكيل رسمي إذا كان صاحب الطلب شخص آخر غير مالك العقار ؛

نسخة من القانون الأساسي إذا كان صاحب الطلب شخص معنوي (جمعية - شركة...) ؛

في حالة عقار غير محفظ الإدلاء بـ :

نسخة أصلية من تصميم طبوغرافي يتضمن إحداثيات «لامبير»، منجز من طرف مهندس طبوغرافي مرخص له بمزاولة المهنة في القطاع الخاص ؛

نسخة مصادق عليها لوثيقة تثبت ملكية العقار موضوع الطلب.

وثيقة إدارية تسلم من طرف الوكالة الحضرية بناء على :

1. طلب صاحب الشأن أو أي شخص في حالة وجود وثيقة تعميم مصادق عليها ؛

وفقا للنموذج المبين بالملحق رقم 1 من الضابط.

2. المعطيات التي يدلي بها صاحب الشأن.

3. مقتضيات تصميم التهيئة أو تصميم تنمية التكتلات العمرانية القروية السارية الأثر القانونية المترتبة على إعلان المنفعة العامة بشأنهما.

في حالة عقار محفظ أو في طور التحفيظ الإدلاء بـ :

نسخة أصلية من تصميم المسح العقاري مصحوبا بلائحة الإحداثيات ؛

نسخة مصادق عليها من شهادة الملكية مسلمة من المحافظة العقارية.

2 مذكرة المعلومات التعميرية

2 - مذكرة المعلومات التعميرية

1-2 مسطرة الحصول على المذكرة



2 - مذكرة المعلومات التعميرية

ملحق رقم 1

نموذج مذكرة المعلومات التعميرية

المملكة المغربية
وزارة اعداد التراب الوطني
والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
الوكالة الحضرية ل.....

إلى السيد/السيدة (طوان صاحب الشأن)

الموضوع : مذكرة المعلومات التعميرية المتعلقة بالخطر موضوع الرسم الحزري رقم /مطلب التخطيط رقم /غير مخطط الواقع بمساحة صملا أو إقليم

المرجع : طلبكم رقم بتاريخ

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

جوابا على طلبكم المشار إليه في المرجع أعلاه، يشرفني أن أخبركم أنه بموجب مقتضيات تصميم تهيئة / مخطط تنمية الكتلة العمرانية القروية المصانق عليه بموجب الرسوم/القرار عدد الصادر بتاريخ (الجريدة الرسمية عدد بتاريخ) أو الذي يوجد طور المصادقة (أي فترة اثنى عشر شهرا المشار إليها بالمادة 27 من القانون 12.90 المتعلق بالتعمير)، فإن العقار المعني مخصص كما يلي:

- منطقة

- منطقة

- متقل ب

كما تجب الإشارة، إلى وجوب احترام تصفيف المباني على طول شارع التهيئة رقم ذي عرض متر. وتجدر عليه مقتطع من تصميم التهيئة / مخطط تنمية الكتلة العمرانية القروية وضابطته.

ولإشارة، فإن هذه المذكرة سارية المفعول لمدة شهرا، وقد سلمت بناء على المعطيات المدلى بها ولا يمكن أن تكون إسهادا على مدى صحتها كما لا تعتبر بمثابة موافقة مبدئية لإنجاز مشروع معين والذي ينبغي أن يتقيد بمقتضيات القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما تم تغييره وتتميمه وكذا مرسومه التطبيقي.

- مقتضيات القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما تم تغييره وتتميمه وكذا مرسومه التطبيقي.

- مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.60.063 الصادر في 30 من ذي الحجة 1379 (25 يونيو 1960) بشأن توسيع نطاق العمارة القروية كما تم تغييره وتتميمه.

- قرارات التصفيف الجماعية،

- التجزئات والمجموعات السكنية المصانق عليها ونفاذ تحملاتها،

- وبشكل عام التقيد بالقوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

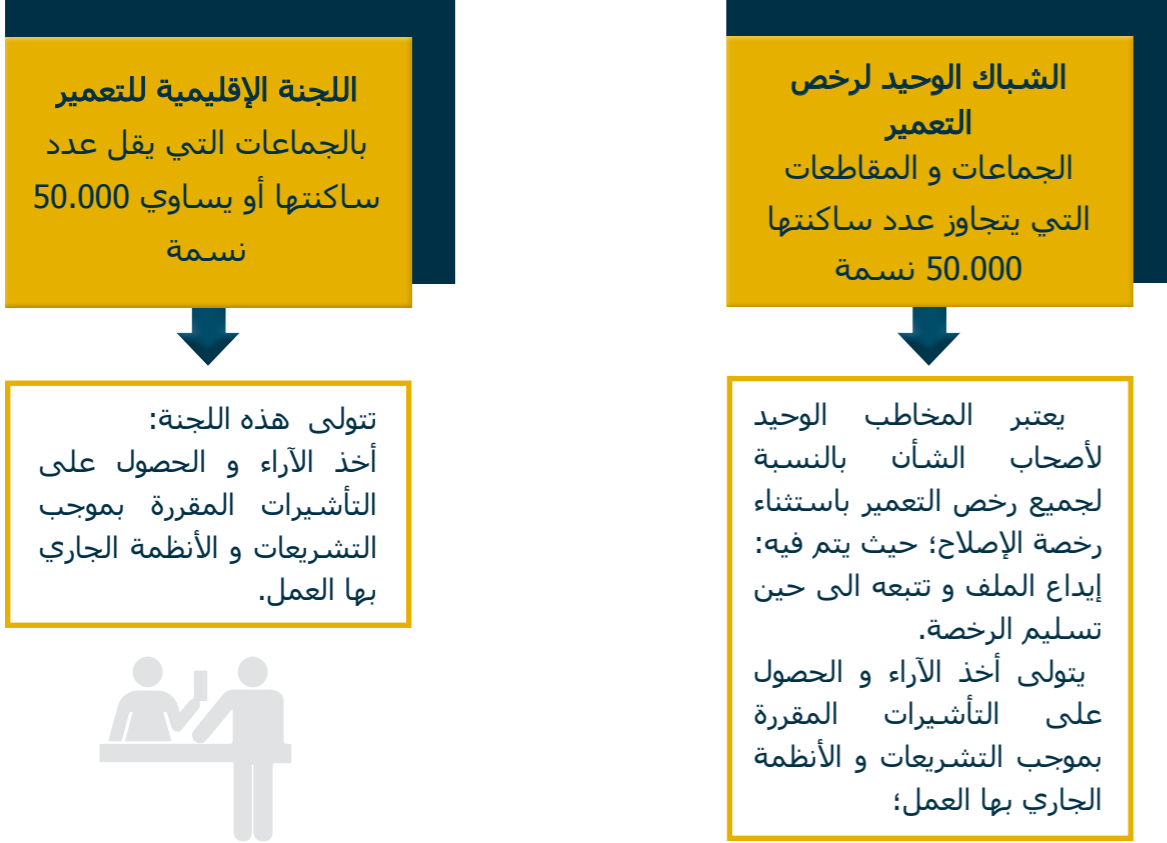
وتقبلوا السيد / السيدة خالص التحيات،

امضاء وخاتم الوكالة الحضرية

لا تعد هذه الوثيقة إسهادا على مدى صحة المعلومات المدلى بها، ولا يمكن اعتبارها موافقة مبدئية لإنجاز مشروع معين.

3 - الهياكل المكلفة بدراسة ملفات طلبات رخص التعمير

المرجع القانوني: المواد من 10 الى 16 من ضابط البناء العام.



3 الهياكل المكلفة بدراسة ملفات طلبات رخص التعمير





- تتكلف المصالح المختصة في ميدان التعمير بالجماعة، بكتابة أشغال لجن الدراسة بالنسبة للشباك الوحيد؛
- تتكلف المصالح المختصة في ميدان التعمير التابعة للعمالة أو الإقليم بكتابة أشغال لجن الدراسة بالنسبة للجنة الإقليمية للتعمير.

4 - لجان دراسة ملفات طلبات رخص التعمير

المرجع القانوني: المواد من 21 الى 33 من ضابط البناء العام.

تتم دراسة ملفات طلبات الرخص عبر 5 لجان لدراسة المشاريع، و هي كالتالي:

الأعضاء الدائمين

مشاريع الهدم	مشاريع تسوية المباني غير القانونية	مشاريع الإصلاح	المشاريع الصغرى	المشاريع الكبرى
				
- العمالة أو الإقليم؛ - الجماعة.	- أعضاء لجنة المشاريع الكبرى أو لجنة المشاريع الصغرى، و ذلك حسب نوعية و حجم المشروع.	- المصالح الجماعية المختصة	- العمالة أو الإقليم؛ - الجماعة؛ - الوكالة الحضرية.	- العمالة أو الإقليم؛ - الجماعة؛ - الوكالة الحضرية؛ - ممثلو المصالح المختصة في مجال الربط بشبكات الاتصالات السلكية و اللاسلكية، و كذا ممثلو الأجهزة المكلفة بتسيير مختلف الشبكات. يمكن لرئيس مجلس الجماعة أن يستدعي، على سبيل الإستشارة، كل شخص يرى فائدة في الإسترشاد برأيه داخل لجان الدراسة.

عندما يتعلق الأمر بدراسة ملفات طلبات رخص تقسيم العقارات يضاف ممثل الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية و المسح العقاري و الخرائطية إلى ممثلي العمالة أو الإقليم، الجماعة و الوكالة الحضرية.

4 لجان دراسة ملفات طلبات رخص التعمير

5 - الوثائق المكونة لملفات طلبات الرخص

تشتمل الوثائق المكونة للملفات على وثائق أساسية وأخرى تكميلية؛

المرجع القانوني: المواد من 34 الى 37 من ضابط البناء العام و القرار المشترك لوزيرة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة و وزير الداخلية رقم 337.20 صادر في 25 جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020).

الوثائق الأساسية لا يتم استلام الملف أي ملف لا يتضمن مجموع الوثائق الأساسية



الوثائق التكميلية يمكن إرفاق الوثائق التكميلية قبل تسليم الرخص؛ لا يعد غياب وثيقة من الوثائق التكميلية سببا لرفض الطلبات سواء على مستوى الإيداع أو على مستوى الدراسة.

تحدد طبيعة الوثائق الأساسية و التكميلية و عددها حسب نوع الرخصة المطلوبة.

5 الوثائق المكونة لملفات طلبات الرخص

6 - مساطر دراسة ملفات طلبات رخص التعمير

المرجع القانوني: المواد من 17 الى 20 من ضابط البناء العام.

مسطرة «مشاريع الإصلاح»

إحالة ملف طلب الحصول على رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة بمجرد إيداعها، مباشرة على المصلحة الجماعية المختصة في ميدان التعمير قصد دراستها و اتخاذ ما يلزم بشأنها داخل أجل لا يتعدى **خمسة أيام** تحتسب من تاريخ إيداع ملف الطلب.

تمنح رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة من طرف رئيس مجلس الجماعة دون إحراز الرخص الأخرى المنصوص عليها في تشريعات خاصة و دون أخذ الآراء و الحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل، داخل أجل عشرة أيام مفتوحة، يتبدئ من تاريخ إيداع طلب الحصول على الرخصة.

مسطرة «المشاريع الصغرى»

إيداع الملفات بمكتب ضبط الجماعة / الشباك الوحيد مقابل وصل

عرض ملفات للدراسة بمجرد إيداعها و يتم التداول بشأنها **في حينه** في إطار الشباك الوحيد أو اللجان الإقليمية للتعمير.

تتكلف المصالح المختصة في ميدان التعمير التابعة للعمالة أو الإقليم بكتابة اللجنة الإقليمية للتعمير.

مسطرة «المشاريع الكبرى»

إيداع الملفات بمكتب ضبط الجماعة / الشباك الوحيد مقابل وصل

إحالة الملفات بمجرد إيداعها على أعضاء لجنة الدراسة، و ذلك داخل أجل **ثلاثة أيام** مفتوحة، تحتسب من تاريخ تسلم الملفات .

تتكلف المصالح الجماعية المختصة في ميدان التعمير بكتابة أشغال لجان دراسة المشاريع الكبرى، على مستوى الشباك الوحيد لرخص التعمير.

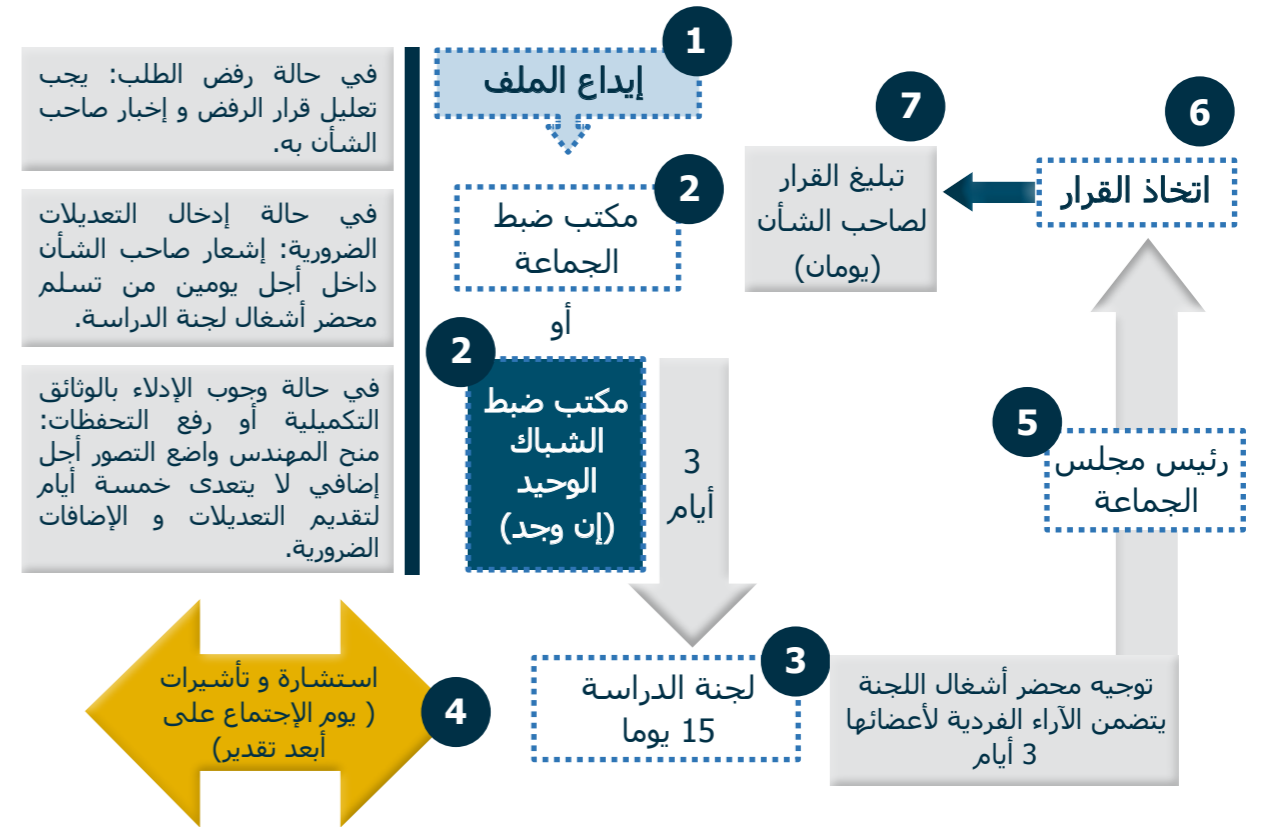
يتم البث في هذه الملفات داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما مفتوحة، تحتسب من تاريخ تسلم الملفات من طرف الجماعة المعنية.

6 مساطر دراسة ملفات طلبات رخص التعمير

الملحق المخصص لقائمة المشاريع الكبرى

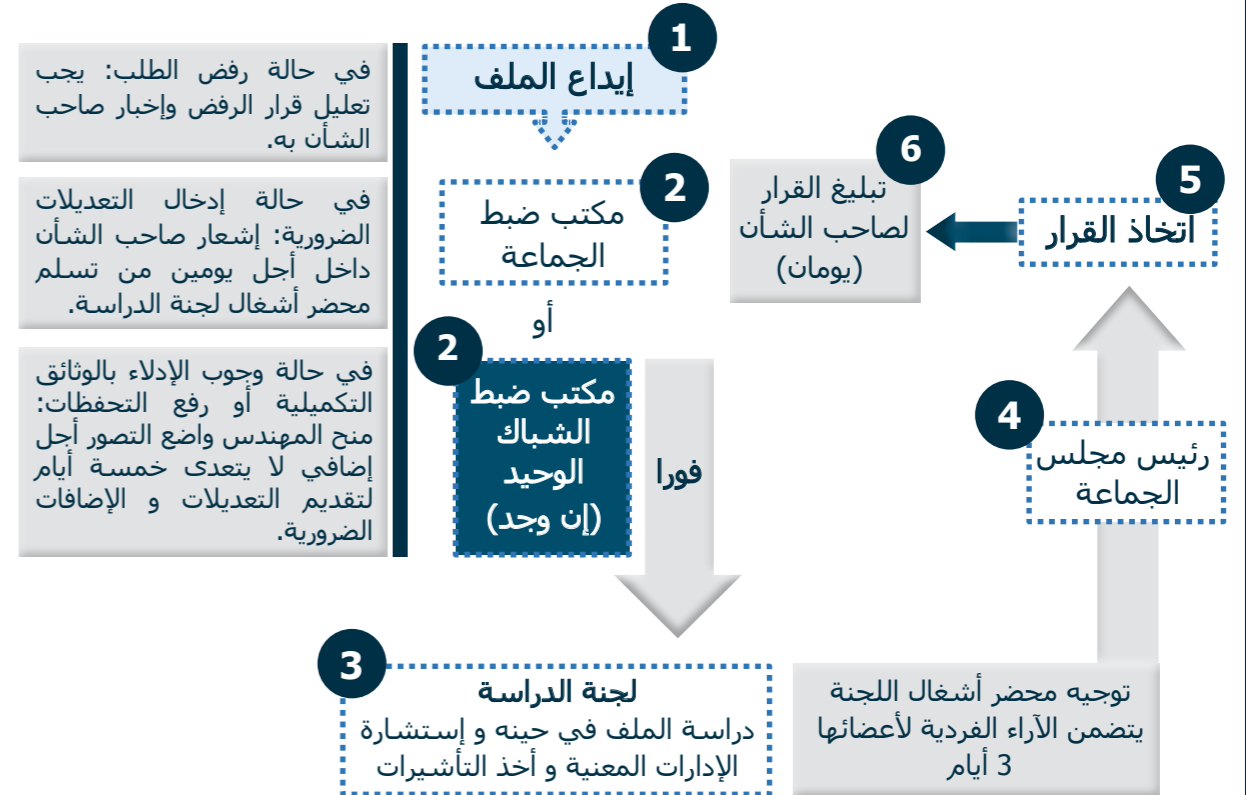
ملحق رقم 2
<p>قائمة "المشاريع الكبرى"</p> <p>تشمل قائمة "المشاريع الكبرى" ما يلي :</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. مشاريع التجزئات العقارية أو المجموعات السكنية؛ 2. مشاريع تقسيم العقارات؛ 3. مشاريع البناء المزمع إنجازها من طرف الإدارات أو الجماعات أو المؤسسات والمقاولات العمومية أو لحسابها، سواء كانت تهدف إلى تمكينها من القيام بنشاطها الأساسي أو مشاريع ذات طابع ثانوي بالمقارنة مع هذا النشاط. وتدخل في هذا الباب، على سبيل الذكر لا الحصر، مشاريع البناء التالية : <ul style="list-style-type: none"> - البنايات الإدارية المعدة لممارسة نشاط مرفق عمومي؛ - البنايات المعدة لممارسة نشاط مؤسسات تساهم فيها الدولة بكيفية مباشرة أو غير مباشرة أو تمارس عليها نوعا من المراقبة. 4. مشاريع بناء المؤسسات الخاصة ذات الاستعمال العمومي أو التي يستعملها العموم مثل: <ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات والتجهيزات السياحية؛ - التجهيزات الرياضية والترفيهية؛ - المرافق التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية، ... 5. مشاريع المباني المخصصة للنشطة الاقتصادية بمختلف أنواعها (التجارية، الخدمية، الصناعية، التوجيحية، ...) 6. مشاريع البناء التي يتعدى علوها 15.50م ويتعدى عدد مستوياتها سطلي وثلاث طوابق بما فيها المنشآت العلوية وكل عملية تلبية يترتب عنها بلوغ علو البناية القائمة إلى العلو وعدد المستويات المذكورة. <p>كما تدرج ضمن هذه القائمة، مشاريع البناء المتواجدة بتجزئات عقارية تم تسلم أشغال التجهيز بها أو بتجزئة غير قانونية تمت إعادة هيكلتها طبقا لمقتضيات الباب الثاني من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، التي يتعدى علوها 18.50م، ويتعدى عدد مستوياتها سطلي وأربع طوابق بما فيها المنشآت العلوية، وكذا كل عملية تلبية يترتب عنها بلوغ علو البناية القائمة إلى العلو وعدد المستويات المذكورة.</p> <ol style="list-style-type: none"> 7. مشاريع البناء التي تقع خارج تجزئة عقارية تم تسلم أشغال التجهيز بها وخارج تجزئة غير قانونية تمت إعادة هيكلتها طبقا لمقتضيات الباب الثاني من القانون رقم 25.90 الوارد ذكره أعلاه، إذا كان الغرض المخصص له الأراضي غير محدد في تصميم التهيئة أو تصميم التطبيق أو مخطط تنمية الكتل العمرانية القروية؛ 8. مشاريع البناء المتواجدة داخل الأبنية العتيقة (من داخل الأسوار، قصور وقصبات) وكذا البنايات المدرجة ضمن الأثر موضوع تقييد أو ترتيب وفق القوانين الجاري بها العمل؛ 9. تغييرات تتعلق بمباني قائمة تدخل ضمن فئة المشاريع السابقة الذكر؛ 10. مشاريع تسوية البنايات غير القانونية كيفية كان نوعها التي أنجزت أشغالها دون الحصول مسبقا على رخصة بناء أو دون احترام المستندات التي سلمت على أساسها هذه الرخصة؛ 11. عمليات الهدم المتعلقة بالمشاريع التي تدرج ضمن مسطرة المشاريع الكبرى المشار إليها أعلاه؛ 12. وبصفة عامة كل المشاريع غير الواردة بقائمة "المشاريع الصغرى".

مسطرة «المشاريع الكبرى»



الملحق المخصص لقائمة المشاريع الصغرى

مسطرة
«المشاريع الصغرى»



ملحق رقم 3

قائمة "المشاريع الصغرى"

مع مراعاة قائمة "المشاريع الكبرى" الواردة بالملحق رقم 2، تشمل قائمة "المشاريع الصغرى" ما يلي:

1. مشاريع البناء المعدة لغرض السكن التي يقل أو يعادل علوها 15.50م، والتي يقل أو يعادل عدد مستوياتها سفلي وثلاث طوابق بما فيها المنشآت العلوية، وكذا كل عملية تعلية يترتب عنها بلوغ علو البناية القائمة إلى العلو وعدد المستويات المذكورين.
- كما تدرج ضمن هذه القائمة مشاريع البناء المتواجدة بتجزئات عقارية تم تسلم أشغال التجهيز بها أو بتجزئة غير قانونية تمت إعادة هيكلتها طبقا لمقتضيات الباب الثاني من القانون رقم 90.25 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، التي يقل أو يعادل علوها 18.50م، والتي يقل أو يعادل عدد مستوياتها سفلي وأربع طوابق بما فيها المنشآت العلوية، وكذا كل عملية تعلية يترتب عنها بلوغ علو البناية القائمة إلى العلو وعدد المستويات المذكورين.
2. تغييرات تتعلق بمباني قائمة تدخل ضمن فئة المشاريع السابقة الذكر؛
3. عمليات الهدم المتعلقة بالمشاريع التي تدرج بالبند 1.

7 - الإذن بإحداث تجزئة عقارية و إحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و التسوية و الهدم

1-7 دراسة ملفات طلبات الرخص

المرجع القانوني: المواد من 38 الى 42 من ضابط البناء العام.

7

الإذن بإحداث تجزئة عقارية و إحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و التسوية و الهدم

3 - قرار رئيس مجلس الجماعة على ضوء الآراء و الإستشارات المعبر عنها من طرف أعضاء لجنة الدراسة بشأن مآل طلب الرخصة.

في حالة رفض منح الرخصة، تحليل القرار من طرف رئيس مجلس الجماعة و إخبار صاحب الشأن به .

توجيه رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم إلى صاحب الشأن قصد إدخال التعديلات الضرورية وفق الملاحظات المبدأة من طرف اللجنة.

حينما تثير دراسة ملف معين ملاحظات تستوجب الإدلاء بوثائق تكميلية أو رفع تحفظات غير ذات تأثير على الآراء و الإستشارات المعبر عنها من طرف أعضاء لجنة الدراسة، تبلغ هذه الملاحظات إلى المهندس واضع تصور المشروع مع منحه أجل إضافي لا يتعدى خمسة أيام مفتوحة تحتسب إبتداء من تاريخ التبليغ قصد تقديم التعديلات و الإضافات الضرورية .

2 - إحالة محضر أشغال هذه اللجنة على رئيس مجلس الجماعة، مرفقا بالوثائق المكتوبة و المرسومة قصد اتخاذ قرار بشأنه.

داخل أجل لا يتعدى **ثلاثة أيام** مفتوحة تحتسب من تاريخ إنعقاد إجتماع لجنة الدراسة .

1 - إنتهاء أشغال لجنة الدراسة

تحرير محضر يضم الآراء الفردية لأعضائها و تقييدها على الوثائق المكتوبة و المرسومة للملفات المعروضة عليهم .

لا يمكن في أي حال من الأحوال تسليم الرخصة دون الحصول على الرأي الملزم الذي تبديه الوكالة الحضرية في حظيرة لجان الدراسة و الذي يعد إستطلاع و التقيد بمضمونه من قبل رئيس مجلس الجماعة إجباريا.

7 - الإذن بإحداث تجزئة عقارية و إحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و التسوية و الهدم

1-7 دراسة ملفات طلبات الرخص

ملحق رقم 5		
نموذج طلب الإذن بإحداث تجزئة		
في : _____		
السيد رئيس مجلس جماعة _____		
الموضوع : طلب الإذن بإحداث تجزئة.		
المرفقات : الوثائق المكونة للملف.		
طبيعة الإذن		
<input type="checkbox"/> مشروع جديد	<input type="checkbox"/> مشروع تعديلي	
بيانات حول المشروع		
صاحب المشروع	: الاسم الكامل أو الاسم التجاري للشركة	
بصقته	: ملكة، مكتري، مسير الشركة.	
رئيس/الرجل التجاري	:	
عنوان	:	
مكتب المراسلة الإلكتروني	:	
معلومات المشروع	:	
الموقع الجغرافي	:	
المراجع العقارية	:	
المساحة	:	
المهندس واضع تصور المشروع	:	
الوثائق المكونة للملف		
نوع الوثائق	عدد النسخ	تصلا الخطة من طرف مكتب التخطيط
1.		<input type="checkbox"/>
2.		<input type="checkbox"/>
3.		<input type="checkbox"/>
4.		<input type="checkbox"/>
5.		<input type="checkbox"/>
6.		<input type="checkbox"/>
7.		<input type="checkbox"/>
8.		<input type="checkbox"/>
9.		<input type="checkbox"/>
10.		<input type="checkbox"/>
11.		<input type="checkbox"/>
12.		<input type="checkbox"/>
13.		<input type="checkbox"/>
14.		<input type="checkbox"/>
معلومات عن المشروع		
تاريخ الإيداع :	معلومات الشأن :	
رقم الملف (1) :	معلومات المشروع :	
تاريخ اجتماع لجنة الدراسة :	التراخيص المطلوبة :	
ملحق رقم 5		
وزارة الداخلية		
وإدارة جهة		
عمالة أو إقليم		
جماعة		

7 - الإذن بإحداث تجزئة عقارية و إحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و التسوية و الهدم

1-7 دراسة ملفات طلبات الرخص

ملحق رقم 5		
نموذج طلب الإذن بإحداث مجموعات سكنية		
في : _____		
السيد رئيس مجلس جماعة _____		
الموضوع : طلب الإذن بإحداث مجموعة سكنية.		
المرفقات : الوثائق المكونة للملف.		
طبيعة الإذن		
<input type="checkbox"/> مشروع جديد	<input type="checkbox"/> مشروع تعديلي	
بيانات حول المشروع		
صاحب المشروع	: الاسم الكامل أو الاسم التجاري للشركة	
بصقته	: ملكة، مكتري، مسير الشركة.	
رئيس/الرجل التجاري	:	
عنوان	:	
مكتب المراسلة الإلكتروني	:	
معلومات المشروع	:	
الموقع الجغرافي	:	
المراجع العقارية	:	
المساحة	:	
المهندس واضع تصور المشروع	:	
صاحب المشروع	: الاسم الكامل أو الاسم التجاري للشركة	
الوثائق المكونة للملف		
نوع الوثائق	عدد النسخ	تصلا الخطة من طرف مكتب التخطيط
1.		<input type="checkbox"/>
2.		<input type="checkbox"/>
3.		<input type="checkbox"/>
4.		<input type="checkbox"/>
5.		<input type="checkbox"/>
6.		<input type="checkbox"/>
7.		<input type="checkbox"/>
8.		<input type="checkbox"/>
9.		<input type="checkbox"/>
10.		<input type="checkbox"/>
11.		<input type="checkbox"/>
12.		<input type="checkbox"/>
13.		<input type="checkbox"/>
14.		<input type="checkbox"/>
معلومات عن المشروع		
تاريخ الإيداع :	معلومات الشأن :	
رقم الملف (1) :	معلومات المشروع :	
تاريخ اجتماع لجنة الدراسة :	التراخيص المطلوبة :	
ملحق رقم 5		
وزارة الداخلية		
وإدارة جهة		
عمالة أو إقليم		
جماعة		

7 - الإذن بإحداث تجزئة عقارية وإحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و التسوية و الهدم

1-7 دراسة ملفات طلبات الرخص

السلطة العقارية
وزارة الداخلية
والتربية
والتعمير
والتخطيط
والتنمية
والتعاون
والتضامن
والتضامن
والتضامن

ملحق رقم 5

نموذج طلب الإذن بتقسيم عقار

في : _____

السيد رئيس مجلس جماعة

الموضوع : طلب الإذن بتقسيم عقار.

المرفقات : الوثائق المكونة للملف.

طبيعة الإذن

مشروع جديد مشروع تعديلي

بيانات حول المشروع

صاحب المشروع : الاسم الكامل أو الاسم التجاري للشركة
بصفته : مالك، مقارن، مسير الشركة

رسم/و السجل التجاري :
طون :
عنوان :
عنوان بـالـفـاكـس :
مكونات المشروع :
الموقع الجغرافي :
المراجع العقارية :
المساحة :
المهندس واضع تصور المشروع : الاسم الكامل أو الاسم التجاري للشركة

الوثائق المكونة للملف

نوع الوثائق	عدد النسخ	تصلا الوثائق من طرف مكتب التخطيط
1.		<input type="checkbox"/>
2.		<input type="checkbox"/>
3.		<input type="checkbox"/>
4.		<input type="checkbox"/>
5.		<input type="checkbox"/>
6.		<input type="checkbox"/>
7.		<input type="checkbox"/>
8.		<input type="checkbox"/>

خاص بمكتب التخطيط

التاريخ :
رقم الملف :
تاريخ اجتماع لجنة الدراسة :

توقيع صاحب الشأن

7 - الإذن بإحداث تجزئة عقارية وإحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و التسوية و الهدم

1-7 دراسة ملفات طلبات الرخص

السلطة العقارية
وزارة الداخلية
والتربية
والتعمير
والتخطيط
والتنمية
والتعاون
والتضامن
والتضامن
والتضامن

ملحق رقم 5

نموذج طلب رخصة بناء

في : _____

السيد رئيس مجلس جماعة

الموضوع : طلب رخصة بناء.

المرفقات : الوثائق المكونة للملف.

طبيعة الرخصة

مشروع جديد مشروع تعديلي

بيانات حول المشروع

صاحب المشروع : الاسم الكامل أو الاسم التجاري للشركة
بصفته : مالك، مقارن، مسير الشركة

رسم/و السجل التجاري :
طون :
عنوان :
عنوان بـالـفـاكـس :
مكونات المشروع :
الموقع الجغرافي :
المراجع العقارية :
المساحة :
المهندس واضع تصور المشروع : الاسم الكامل أو الاسم التجاري للشركة

الوثائق المكونة للملف

نوع الوثائق	عدد النسخ	تصلا الوثائق من طرف مكتب التخطيط
1.		<input type="checkbox"/>
2.		<input type="checkbox"/>
3.		<input type="checkbox"/>
4.		<input type="checkbox"/>
5.		<input type="checkbox"/>
6.		<input type="checkbox"/>
7.		<input type="checkbox"/>
8.		<input type="checkbox"/>

خاص بمكتب التخطيط

التاريخ :
رقم الملف :
تاريخ اجتماع لجنة الدراسة :

توقيع صاحب الشأن

7 - الإذن بإحداث تجزئة عقارية وإحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و التسوية و الهدم

7 - الإذن بإحداث تجزئة عقارية و إحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و التسوية و الهدم

المرجع القانوني: المادتين 43 و 44 من ضابط البناء العام.

2-7 تسليم الرخصة

تسليم الرخصة من طرف رئيس مجلس الجماعة

توجه نسخة من قرار تسليم الرخصة داخل أجل يومين مفتوحين يحتسبان ابتداء من تاريخ تسليمها، إلى السلطة الإدارية المحلية و كذا إلى أعضاء لجنة الدراسة.

إخبار صاحب الشأن بمآل طلب الرخصة.

إبلاغ قرار تسليم الرخصة لصاحب الشأن بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم في أجل لا يتعدى يومين مفتوحين يحتسبان من تاريخ إصدار هذا القرار.

بعد وضع عبارة « غير قابل للتغيير » على الوثائق المرسومة و المكتوبة التي تتضمن رأي و توقيع أعضاء لجنة الدراسة.

يرفق قرار تسليم الرخصة بنسخة من الوثائق المرسومة و المكتوبة الحاملة لعبارة « غير قابل للتغيير ».

ملحق رقم 7

نموذج قرار بمثابة إذن بتقسيم عقارية أو مجموعة سكنية

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة
عمالة أو إقليم
جماعة

قرار بتاريخ

عدد بمثابة إذن بتقسيم عقار

إن رئيس مجلس جماعة

بناء على القانون التنظيمي رقم 14-13 المتعلق بالجماعات الصادرة بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1-15-85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
بناء على القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما تم تغييره وتتميمه؛
وعلى المرسوم رقم 2.92.833 الصادر في 25 من ربيع الآخر 1414 (12 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛
وعلى المرسوم رقم 2.18.577 بالموافق على ضابط البناء العام المحدث لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها؛
واستنادا على محضر أشغال لجنة الدراسة المصنفة بتاريخ

بناء على الطلب الذي تقدم به السيد(ة)؛
والمسجل بمكتب ضبط الجماعة أو بمكتب ضبط الشياك الوحيد لرخص التعمير تحت عدد بتاريخ والرامي إلى الحصول على إذن بتقسيم العقار موضوع المراجع التالية:

يقرر ما يلي:

الفصل الأول يرخص للسيد(ة):
حسب طلبه (ها) والشروط المنصوص عليها في النصوص المذكورة أعلاه.
باقتطاع القطعة البالغة مساحتها: كما هو مبين بالتصميم الطيفر في المرفق طيه.
الفصل الثاني: تبقى حقوق الإدارة والأخبار محفوظة.

وحرر في: بتاريخ

رئيس مجلس الجماعة

الموقع عليه من طرف الإدارة بالأحرار مسجلا

وحرر في: بتاريخ

رئيس مجلس الجماعة

ملحق رقم 7

نموذج الإذن بتقسيم عقار

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة
عمالة أو إقليم
جماعة

قرار بتاريخ

عدد بمثابة إذن بتقسيم عقار

إن رئيس مجلس جماعة

بناء على القانون التنظيمي رقم 14-13 المتعلق بالجماعات الصادرة بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1-15-85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛
بناء على القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما تم تغييره وتتميمه؛
وعلى المرسوم رقم 2.92.833 الصادر في 25 من ربيع الآخر 1414 (12 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛
وعلى المرسوم رقم 2.18.577 بالموافق على ضابط البناء العام المحدث لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتطبيقها؛
واستنادا على محضر أشغال لجنة الدراسة المصنفة بتاريخ

بناء على الطلب الذي تقدم به السيد(ة)؛
والمسجل بمكتب ضبط الجماعة أو بمكتب ضبط الشياك الوحيد لرخص التعمير تحت عدد بتاريخ والرامي إلى الحصول على إذن بتقسيم العقار موضوع المراجع التالية:

يقرر ما يلي:

الفصل الأول يرخص للسيد(ة):
حسب طلبه (ها) والشروط المنصوص عليها في النصوص المذكورة أعلاه.
باقتطاع القطعة البالغة مساحتها: كما هو مبين بالتصميم الطيفر في المرفق طيه.
الفصل الثاني: تبقى حقوق الإدارة والأخبار محفوظة.

وحرر في: بتاريخ

رئيس مجلس الجماعة

7 - الإذن بإحداث تجزئة عقارية و إحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و التسوية و الهدم

7 - الإذن بإحداث تجزئة عقارية و إحداث المجموعات السكنية و تقسيم العقارات و رخص البناء و التسوية و الهدم

ملحق رقم 7

السلطة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة
عمالة أو إقليم
جماعة

قرار
عدد بتاريخ

بمناخية رخصة البناء

إن رئيس مجلس جماعة

بناء على القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 15 85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) وعلى القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يوليو 1992) كما تم تغييره وتتميمه؛ وعلى المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛ وعلى المرسوم رقم 2.18.577 بالموافقة على ضوابط البناء العام المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئات الحضرية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والنصوص الصادرة لتخليتها؛ واستنادا على محضر أشغال لجنة التراسمة المجتمعة بتاريخ:

وعلى القرار الجبائي رقم بتاريخ:

وبناء على الطلب الذي تقدم به السيد (ة):

والمسجل بمكتب منبسط الجماعة أو بمكتب منبسط الشباك الوحيد لترخيص التعمير تحت عدد بتاريخ والرامي إلى إحداث فوق العمار ذي المراجع التالية:

يقرر ما يلي:

الفصل الأول: يرخص للسيد(ة):

حسب طلبه (ها) والشروط المنصوص عليها في النصوص المذكورة أعلاه.

ب-

بالعقر الواقع ب-

ولذلك وفق المتطلبات الخاصة الواردة بحدود

الفصل الثاني: يتعين على صاحب الرخصة التقيد بإنجاز أشغال البناء بالتصاميم الحاملة لعمارة "غير قابل للتغيير" الموافقة بقرار الرخصة وكذا بالتدابير وفوائد البناء والصحة والسلامة المعمول بها.

الفصل الثالث: يتعين على صاحب الرخصة إيداع بمقر الجماعة، 48 ساعة قبل الشروع في مباشرة الأشغال، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيب، تصريح بفتح الورش موقع من طرف المهندس المعماري المشرف على الورش في المشاريع الخاصة بالولاية المستعمرة بالمهندس المعماري.

الفصل الرابع: يتعين على صاحب الرخصة وضع سياج محيط بالورش (ذي علو مترين لضمان شروط السلامة وبمواد تتناسب مع جودة الأثر المبنى وكذا تشوير الورش وإصااته ليلا في الحالات التي تتطلب ذلك)، ولوحة عند منطقتين تبين رقم الرخصة وكذا تاريخ تسليمها وعند الطوابق والمساحة المغلفة واسم صاحب المشروع والمهندس المكلف بتتبع الأشغال.

الفصل الخامس: يتعين على صاحب الرخصة وضع، طيلة مدة إنجاز الأشغال وإلى غاية الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة الوثائق الرخصة الحاملة لتأثيرات المصالح المختصة وعمارة "غير قابل للتغيير" داخل الورش وكذا الوثائق التقنية المنجزة من طرف مهندس مختص، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال التعمير.

الفصل السادس: يجب على المهندس المعماري المشرف على إدارة الأشغال، أن يمسك، داخل الورش وطيلة مدة إنجاز الأشغال، دفاتر الورش وفق النموذج المحدد من طرف الإدارة المختصة.

الفصل السابع: يتعين على صاحب الرخصة السهر على وضع تصريح بإغلاق الورش وانتهاء الأشغال بمقر الجماعة (أو لدى الشباك الوحيد لرخص التصوير)، مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل لرقم ترتيب، يشهد فيه المهندس المعماري واضع تصور المشروع، أن الأشغال قد تم إنجازها وفق التصاميم المرخصة.

الفصل الثامن: يتعين على صاحب الرخصة احترام التصيف المثبت على أرض الواقع وكذا احترام التصيف الوارد بالتصاميم المرفقة بهذا القرار.

الفصل التاسع: يتعين على صاحب الرخصة السهر على نظافة مكان الورش، موضوع الترخيص، وكذا القضاءات العمومية المحيطة به إلى حين الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة.

الفصل العاشر: يمنع استغلال الملك العام دون الحصول على ترخيص مسبق ودون أداء الرسوم والأثوات المحددة بموجب القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

الفصل الحادي عشر: يمنع القيام بأشغال ربط البناية موضوع قرار الرخصة بمختلف الشبكات دون الحصول على الأذن اللازمة من الجهات المكلفة بتسييرها وتسييرها.

الفصل الثاني عشر: يتعين على صاحب الرخصة إيداع طلب بمناخية انتهاء الأشغال لدى الجماعة (أو لدى الشباك الوحيد لرخص التصوير) قصد الحصول على رخصة السكن أو شهادة المطابقة، ويمنع استغلال أو استعمال البناية المنجزة دون الحصول على الرخصتين المذكورتين.

الفصل الثالث عشر: كل تعديل للمشروع المعساق عليه، موضوع قرار الترخيص، يتعين أن يتم إيداع طلب جديد بشأنه تتم دراسته والترخيص له وفقا للسلطة المعمول بها.

الفصل الرابع عشر: تسقط رخصة البناء إذا انقضت سنة من تاريخ تسليمها دون أن يشرع في الأشغال المتعلقة بلس المبنى المنصوص عليها في التصميم المرخص في شأنه.

الفصل الخامس عشر: يتعين على صاحب الرخصة السهر على احترام القرار الجماعي عند المتخذ بتاريخ والمتعلق بتحديد ألوان الواجهات (أو الإشارة إلى قرارات جماعية أخرى).

الفصل السادس عشر: يجب على صاحب الرخصة أن يؤدي لفائدة الجماعة مبلغ الرسوم المنصوص عليه في البيان الملحق بهذا القرار.

الفصل السابع عشر: تبقى حقوق الإدارة والأخبار محفوظة.

وحرر في: بتاريخ:

رئيس مجلس الجماعة

8 - رخص الإصلاح و التسوية و الهدم

1-8 رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة

المرجع القانوني: المواد من 45 إلى 47 من ضابط البناء العام.

إيداع الطلب

- طبقا للملحق رقم 5 من ضابط البناء العام؛
- بمكتب ضبط الجماعة من طرف صاحب الشأن أو من يقوم مقامه، وفي حالة تواجد الشباك الوحيد لرخص التعمير يتم الإيداع بمكتب ضبط هذا الشباك مقابل وصل مرقم و مؤرخ؛

أجل دراسة و منح الرخصة

- أجل الدراسة خمسة أيام تحتسب من تاريخ إيداع ملف الطلب؛
- أجل منح الرخصة عشرة أيام مفتوحة تحتسب من تاريخ إيداع ملف الطلب من طرف رئيس مجلس الجماعة.

الزامية الرخصة

- الأشغال التي لا تستوجب الحصول على رخصة البناء أو التغيير المنصوص عليهما في المادة 40 من القانون رقم 12.90 سالف الذكر.
- القيام بالأشغال الطفيفة على المباني القائمة، التي لا يترتب عنها تحويل الغرض المعد له المبنى؛
- إحداث تغييرات لا تنصب على الأجزاء المشتركة و الأعمدة و الواجهات و التوزيع الداخلي للبناء؛
- إنجاز أشغال متعلقة بمنشآت موسمية أو عرضية.

محتوى الملف

- طلب؛
- كل وثيقة تثبت الملكية؛
- شهادة إدارية، تثبت فيها أن البناية موضوع أشغال الإصلاح ليست موضوع تقييد أو ترتيب؛
- تقدم الوثائق اللازمة، المضافة إلى طلب الحصول على رخصة الإصلاح المشار إليها في نسخة واحدة.

إحالة الملف

- يحال الملف مباشرة بعد إيداعه على المصالح المختصة في ميدان التعمير بالجماعة.

8 رخص الإصلاح و التسوية و الهدم

8 - رخص الإصلاح و التسوية و الهدم

8 - رخص الإصلاح و التسوية و الهدم

1-8 رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة

1-8 رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة

المرجع القانوني : المواد من 45 الى 47 من ضابط البناء العام.

الآراء و التأشيرات:

- تُمنح رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة دون أخذ الآراء و الحصول على التأشيرات المقررة بموجب الأنظمة الجاري بها العمل ؛
- يتعين على رئيس مجلس الجماعة توجيه رسالة مضمونة مع إشعار بالتسلم إلى صاحب الشأن، يخبره فيها بمآل طلب الرخصة، و يبلغه بقرار تسليمها داخل أجل لا يتعدى يومين من تاريخ إصدار القرار.
- في حالة رفض منح الرخصة، يجب على رئيس مجلس الجماعة تعليق قراره و إخبار صاحب الشأن به.
- تُوجه نسخة من قرار تسليم الرخصة إلى السلطة الإدارية المحلية داخل أجل ثلاثة أيام مفتوحة من تاريخ تسليمها لصاحب الشأن.

مدة صلاحية الرخصة

- ستة أشهر غير قابلة للتجديد، تبتدى من تاريخ تسليمها.

ملحق رقم 7

نموذج قرار بمثابة رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة

السلطة المغربية
وزارة الداخلية
وزارة جهة
عمدة أو القيم
جماعة

قرار
عدد بتاريخ

بمبادرة رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة

إن رئيس مجلس جماعة
بناء على القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات الصادرة بتاريخه الشريف رقم 85 115 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) و
بناء على القانون رقم 12.90 المتعلق بالتسيير، الصادر بتاريخه الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1711412 (يوليوز 1992) كما تم تغييره وتتميمه؛
و على المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتسيير؛
و على المرسوم رقم 2.18.577 بالموافق على حساب الفاء العام المحدد لتلك وترويض تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتسيير والتجارات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم الطرقات والتصوس الصادرة لتطبيقها؛
و على المرسوم رقم 2.18.475 المتعلق بتحديد إجراءات وكيفية منح رخص الإصلاح والتسوية والهدم وبناء على الطلب الذي تقدم به السيد(ة)؛
والمسجل بمكتب ضبط الجماعة تحت عدد بتاريخ والرامي إلى القيام بالإصلاحات بالمبنى ذي المراجع العقارية التالية:

بمقرر ما يلي:

الفصل الأول: (رخص السيد(ة):
حسب ملة (هـ) والشروط المنصوص عليها في النصوص المذكورة أعلاه للقيام بالإصلاحات التالية:
بالمبنى موضوع رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة وذلك وفق المتطلبات الخاصة الواردة بعده داخل أجل الفصل الثاني: يتعين على صاحب الرخصة تثبيت لوحة في مكان بارز لتسليم، تتضمن بيانات تتعلق برقم رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة وتاريخ تسليمها، والموافق أو العمل المعنى بالإصلاح، وتنظيمه الأشغال ومدة إنجازها وتاريخ الشروع فيها
الفصل الثالث: يتعين على صاحب الرخصة إغلاء ذلك العمومي بعد انتهاء الأشغال والتخلص من النفايات ومخلفات الأشغال والإصلاح ونقلها إلى الأماكن المخصصة لذلك.
الفصل الرابع: في حالة عدم إنهاء صاحب الرخصة لأشغال الإصلاح داخل المدة المحددة في هذه الرخصة، يتعين عليه تقديم طلب جديد.
الفصل الخامس: تصبح رخصة الإصلاح لاغية، بعد انقضاء مدة ستة أشهر، ابتداء من تاريخ تسليمها، دون الشروع في إنجاز الأشغال المتعلقة بالإصلاحات موضوع الرخصة.
الفصل السادس: تثنى حقوق الإدارة والأعمار محفوظة.

وحرر في: بتاريخ: رئيس مجلس الجماعة

السلطة المغربية
وزارة الداخلية
وزارة جهة
عمدة أو القيم
جماعة

وصل إيداع طلب رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة

معلومات عن المشروع	خاص بمكتب الضبط
تاريخ الإيداع:	رقم الملف:
طبيعة المبنى:	موقع المبنى:
موقع المبنى:	التاريخ العقارية:

ملحق رقم 5

نموذج طلب رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة

في: السيد رئيس مجلس جماعة

الموضوع : طلب رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة.

المرفقات : الوثائق المكونة للملف.

بيانات حول طلب الرخصة

صاحب الطلب
مصلحة: الاسم الكامل أو الاسم التجاري للشركة
ملاك، مفكري، مسير الشركة

رابط/ السجل التجاري
الطابق
مكتب التسجيل العقاري
نوع واستعمال المبنى
الموقع الجغرافي
المراجع العقارية
المساحة
الأول المقترح لإنجاز الأشغال

توصيف الأشغال

الوثائق المكونة للملف

نوع الوثائق	عدد النسخ	ملاحظات من طرف مكتب الضبط
1		
2		
3		
4		

أؤكد بالامتنان بدقة محتويات هذا الطلب وتسهيل مهمة مرافقي للتعبير المتوط بهم ضبط المخالفات المرئية في ميدان البناء والتصريح بانتهاء الأشغال فور انتهائها.

تاريخ الإيداع: خاص بمكتب الضبط
رقم الملف: وقع صاحب الشأن

8 - رخص الإصلاح و التسوية و الهدم

8 - رخص الإصلاح و التسوية و الهدم

2-8 رخصة التسوية المتعلقة بالمباني غير القانونية

المرجع القانوني : المواد من 05 إلى 10 من المرسوم رقم 2.18.475 المتعلق بتحديد إجراءات و كفيات منح رخص الإصلاح و التسوية و الهدم.

تسليم الرخصة

- من طرف رئيس مجلس الجماعة بعد موافقة الوكالة الحضرية داخل أجل أقصاه ستون يوماً يبدأ من تاريخ إيداع الطلب؛
- يحدد أجل تقديم ملف طلب رخصة التسوية داخل أجل أقصاه سنتان من تاريخ دخول المرسوم رقم 2.18.475 حيز التنفيذ (آخر أجل 8 يناير 2022).

محتوى الملف

الوثائق الأساسية اللازمة

- طلب؛
- كل وثيقة تثبت الملكية؛
- تصميم مسلم من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية و المسح العقاري و الخرائطية؛
- تصميم البناء؛
- التصميم المرخص به سابقاً و رخصة البناء أو التجزئة السابقة؛
- شهادة مهندس مختص.

الوثائق التكميلية

- جذاذة تعريف؛
- نسخ من وصل الأداء على الخدمات المؤدى عنه؛
- تقدم الوثائق اللازمة، المضافة إلى طلب الحصول على رخصة تسوية المباني غير القانونية في ست نسخ.

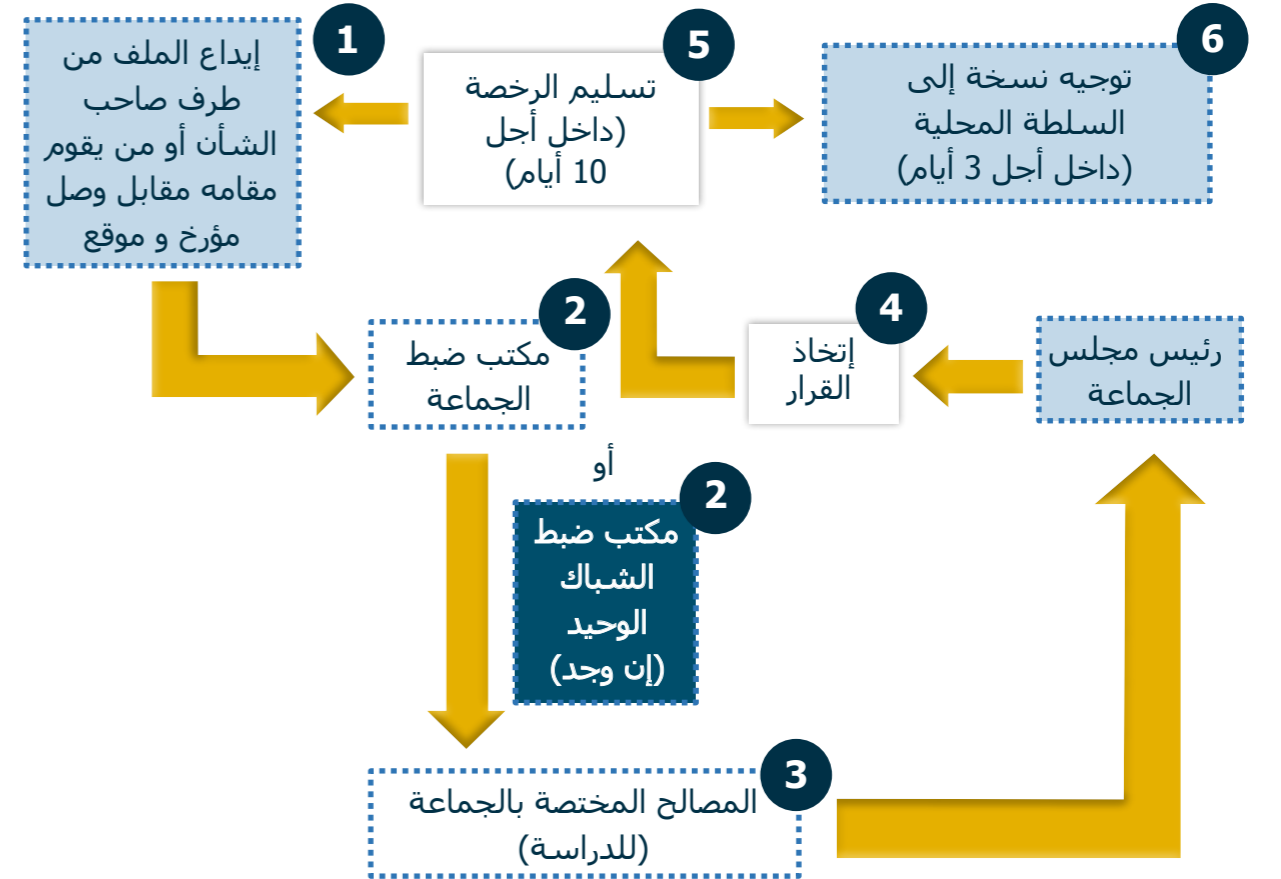
إلزامية رخصة التسوية المتعلقة بالمباني غير القانونية

- تسلم داخل المناطق الخاضعة لإلزامية رخصة البناء و تهتم؛
- البناءات التي أنجزت أشغالها دون الحصول مسبقاً على رخصة البناء المتعلقة بها؛
- البناءات أنجزت أشغالها، بعد الحصول على رخصة البناء دون التقيد بمضمون الوثائق و المستندات التي سلمت على أساسها.

الشروط المطلوبة في الدراسة

- إحترام البناية لضوابط السلامة في المباني و متطلبات الصحة و المرور و الجمالية و مقتضيات الراحة العامة؛
- التقيد بمقتضيات وثائق التعمير و ضوابط البناء المتعلقة بالعلو المسموح به، المساحة المباح بناؤها و الغرض المخصص له البناء أو بالمواقع المأذون فيها البناء؛
- أن تقع البناية في منطقة معدة للتعمير؛
- إذا لم تتوفر الشروط و الضوابط المذكورة، فيتعين الحصول على رخصة البناء للقيام بالتعديلات اللازمة و التحقق من إنجازها قبل تسليم رخصة التسوية؛
- في حالة البناءات القائمة بتجزئات غير القانونية لا يمكن تسويتها إلا بعد خضوع هذه التجزئات لعملية إعادة الهيكلة.

رخصة الإصلاح المتعلقة بالمباني القائمة



8 - رخص الإصحاح و التسوية و الهدم

8 - رخص الإصحاح و التسوية و الهدم

2-8 رخصة التسوية المتعلقة بالمباني غير القانونية

المسئلة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة
عمالة أو إقليم
جماعة

وصل إيداع طلب رخصة تسوية
بنايات غير قانونية

معلومات عن المشروع	ملخص مكتب الضبط
تاريخ الإيداع:	تاريخ الإيداع:
رقم الضم:	رقم الضم:
تاريخ انتهاء تغطية الترخيص:	تاريخ انتهاء تغطية الترخيص:

111 يمكن استفسار رقم الملف الخاص بطلب ترخيص غير القانوني من الأشخاص إما التوجه بالطلب إلى جهة الترخيص

ملحق رقم 7

نموذج قرار بمثابة رخصة تسوية بنايات غير قانونية

المسئلة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة
عمالة أو إقليم
جماعة

قرر بتاريخ

بمطالبة رخصة تسوية بنايات غير قانونية

إن رئيس مجلس جماعة
بناء على القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات الصادر بتفويض الظهير الشريف رقم 85-85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)
بناء على القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتفويض الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 171412 (يونيو 1992) كما تم تعديله والتعديل
وعلى الرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير
وعلى الرسوم رقم 2.18.577 بالموافقة على ضبط البناء العام المحدث لتشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب التعمير التدرجية المتعلقة بالتعمير والتجديدات الحضرية والمصحات السكنية وتقسيم الحيازات والتعمير الصادر لتطبيقها
وعلى الرسوم رقم 2.18.475 المتعلق بتجديده إجراءات وكيفية منح رخص الإصحاح والتسوية والهدم
وبناء على الطلب الذي تقدم به السيد(ة)
والمنسق بمكتب ضبط الجماعة تحت عدد بتاريخ والرئيس إلى تسوية لتأمين ذات المراجع الحضرية التالية: الكتان ب

يقرر ما يلي:

الفصل الأول: يؤمن السيد (ة) حسب شكله (ها) والشروط المتضمنة عليها في التصوميم المذكورة أعلاه بتسوية المباني الواقع ب:
طبقا للالتزامات التدرجية والتعميرية والتنظيمية الجاري بها العمل
الفصل الثاني: تدل رخصة تسوية بنايات غير قانونية محل رخصة السكن أو شهادة المطابقة المقررة في التشريع المعمول به
الفصل الثالث: قبل تسليم هذه الرخصة، يجب على المبنى بالأمر أن يؤدي لتكافة الجماعة مبلغ الرسوم المتضمن علىه في البيان المرفق بهذا القرار
الفصل الرابع: تبقى حقوق الإدارة والأعمار محفوظة.

وحرر في: بتاريخ:

رئيس مجلس الجماعة

ملحق رقم 5

نموذج طلب رخصة تسوية بنايات غير قانونية

في:

السيد رئيس مجلس جماعة

الموضوع: طلب رخصة تسوية بنايات غير قانونية
المرفقات: الوثائق المطلوبة للتصوميم

طبيعة الرخصة

بنايات مبنية بدون رخصة بنايات مبنية خلال الرخصة المسئلة بشكها بنايات مبنية بتجاوزة غير قانونية خضعت لإعداد الشهادة

بيانات حول طلب الرخصة

صاحب الطلب: الاسم الكامل أو الاسم التجاري للترقية
محلته: مكانه، عتري، مسير
الشرفة

ر.ب.و/ السجل التجاري
الغرض
حالة المبنى (إيه القروني)
نوع واستعمال المبنى
الموقع الجغرافي
المراجع الحضرية
المسئلة
المهندس المعماري
المهندس المسائل

وثائق مرفقة بالتصوميم

تاريخ الوثائق

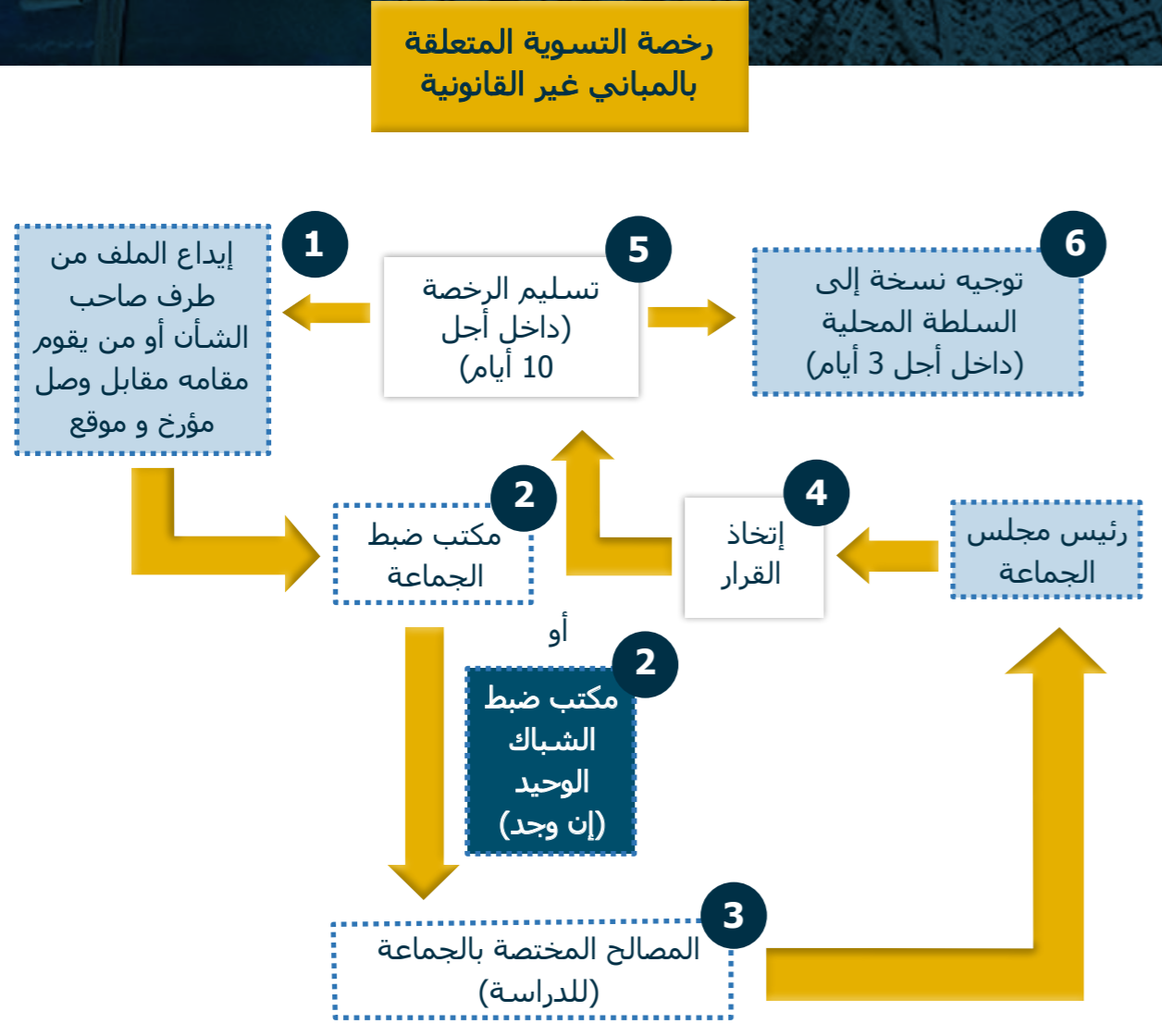
عدد التصوميم

تاريخ إيداع الطلب

ملخص مكتب الضبط

تاريخ إيداع الطلب

رقم الملف



3-8 رخصة الهدم

3-8 رخصة الهدم

المرجع القانوني : المواد من 11 الى 15 من المرسوم رقم 2.18.475 السالف الذكر.

إلزامية رخصة الهدم

- كل هدم كلي أو جزئي لبنانية من البنايات الموجودة داخل المناطق الخاضعة للإلزامية الحصول على رخصة البناء.

إيداع الطلب

- بمكتب ضبط الجماعة من طرف صاحب الشأن أو من يقوم مقامه، و في حالة تواجد الشباك الوحيد السالف الذكر.
- يجب أن يتضمن ملف طلب رخصة الهدم دراسة تقنية منجزة من طرف مهندس مختص.

تسليم الرخصة

- أجل منح الرخصة من طرف رئيس مجلس الجماعة داخل أجل شهر من تاريخ إيداع ملف الطلب.
- تحدد مدة صلاحية رخصة الهدم في 6 أشهر غير قابلة للتجديد، و تحدد بالنسبة لإدارات الدولة و المؤسسات العمومية و باقي أشخاص القانون العام في اثني عشر شهرا (12) غير قابلة للتجديد.

يوجه رئيس مجلس الجماعة نسخة من الرخصة إلى السلطة الإدارية المحلية و إلى مصالح الوقاية المدنية داخل أجل يومين.

ملحق رقم 5

تمودج طلب رخصة هدم بنائية

السيد رئيس مجلس جماعة

الموضوع : طلب رخصة هدم بنائية

المرفقات : الوثائق المتوفرة للتأشير

طبيعة الهدم

هدم كلي هدم جزئي

بيانات حول طلب الرخصة

صاحب الطلب : الاسم الكامل أو الاسم التجاري للترفعة
موقعه : ملكه ملكي، مسير الترفعة

رسموا الضلع التجاري :
اللون :
علافات/الضلع التجاري :
نوع واستعمال المبني :
الموقع الجغرافي :
الترافع العقارية :
الضمانة الإلزامية لتسليم :
الأسد المترفع لأجل الإنشغال :
الضمانات المتكفل :

توضيح الإنشغال

الوثائق المتوفرة للتأشير

نوع الوثائق :
1. ...
2. ...
3. ...

التزم بالتمثل بدقة لمحتويات هذا الطلب وتسهيل مهمة مراقبي التسير المنوط بهم ضبط المخالفات المرتكبة في ميدان البناء وبالتصريح بشكهاه الإنشغال فور انتهائها.

خاص بمكتب الضبط

تاريخ إيداع الطلب :
رقم الملف :
تاريخ إيداع لجنة الدراسة :

توقيع صاحب الشأن

التمثلة الصربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة
مسلة أو إقليم
جماعة

وصل إيداع طلب رخصة هدم بنائية

خاص بمكتب الضبط

معلومات عن المشروع

تاريخ الإيداع :
رقم الملف :
تاريخ إيداع لجنة الدراسة :

طبيعة الطلب :
موقع المبني :
الترافع العقارية :

على استعمال رقم الملف للتوقيع مسداً أو استهـم المرفق الإلكتروني المتضمن لهذا الطلب لجميع الجهات المعنية بآجال المراجعين

ملحق رقم 7

تمودج قرار بمنح رخصة هدم بنائية

التمثلة الصربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة
مسلة أو إقليم
جماعة

قرار
بتاريخ
بمنح رخصة هدم بنائية

عدد
بمنح رخصة هدم بنائية

إن رئيس مجلس جماعة

بناء على القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1 15 85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (7 يونيو 2015)

بناء على القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما تم تعديله وتكميله،

وبناء على المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير،

وعلى المرسوم رقم 2.18.577 الصادر في 27 من ربيع الآخر 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير،

وبموجب التصور التشريعي المتعلق بالتعمير والتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والتصوير الصادر في 2.18.475 المتعلق بتحديد إجراءات وكيفية منح رخص الإصحاح والتسوية والهدم

وبناء على الطلب الذي تقدم به السيد (1) :

والسجل بمكتب ضبط الجماعة تحت عدد : تاريخ : والراسي إلى إنجاز أشغال الهدم بالمبنى ذي الترافع العقارية التالية : الكائن ب :

بمقرر ما يلي:

الفصل الأول: يرخس للسيد (1) : حسب طلبه (أ) والشروط المنصوص عليها في التصور المشار إليها أعلامه القلم، داخل مدة : من تاريخ تسليم الرخصة، بأشغال الهدم التالية بالمبنى الكائن :

وذلك وفق المتطلبات الخاصة الواردة أثناء :

الفصل الثاني: يتعين على صاحب الرخصة تثبيت لوحة بمنخل الورش لتضمن رقم رخصة هدم بنائية لتسهيل تسليمها، وطبيعة الهدم وأسماء المهنيين المشرفين على تتبع وتنفيذ أشغال وترافع التدرج فيه ومدة إنجاز الفصل الثالث: يتعين على صاحب الرخصة وضع سراج محيط بالورش، إذا اقتضت أشغال الهدم ذلك، كما يتعين عليه كذلك السير على تدوير الورش وإحداثها لولا إنا القصد الأمر بذلك

الفصل الرابع: يتعين على صاحب الرخصة استعمال المسك الموسمي بدون الحصول على ترخيص مسبق ودون أداء الرسوم والآليات المحددة بموجب القوانين والأنظمة الجاري بها العمل

الفصل الخامس: يتعين على صاحب الرخصة، قبل التدرج في أشغال الهدم توجيه إشعار إلى رئيس مجلس الجماعة مقابل وصل مؤرخ وموقع وحامل رقم ترخيص موقع من طرف المهندس المختص، خمسة عشر يوماً متفرجة على الأقل قبل التاريخ المحدد لاتخاذ أشغال الهدم

الفصل السادس: في حالة عدم إنهاء صاحب الرخصة لأشغال الهدم داخل المدة المحددة في هذه الرخصة، يتعين عليه تقديم طلب جديد

الفصل السابع: تسحب هذه الرخصة لاجبة بعد مرور سنة (6) أشهر من تاريخ تسليمها ما لم يتدرج في إنجاز أشغال الهدم أو في حالة عدم إتمام أشغال الهدم داخل المدة المحددة فيها

الفصل الثامن: عند انتهاء عملية الهدم، يتعين على صاحب الرخصة إيداع تصريح، لدى الجماعة المعنية، مقابل وصل بالتسليم، بابتداء أشغال الهدم، وبإخلائه للملك العمومي عند الإقضاء، والتخلص من جميع مخلفات الهدم بالمطبخ العمومية المخصصة لذلك، وإرفاق التصريح المذكور بشهادة مسلمة من طرف المهندس المختص المكلف بتتبع إنجاز أشغال الهدم تثبت أن عملية الهدم قد أجزت دون إحداث نكبات أو أضرار بالمباني المجاورة وبالصور الفوتوغرافية المثبتة لذلك

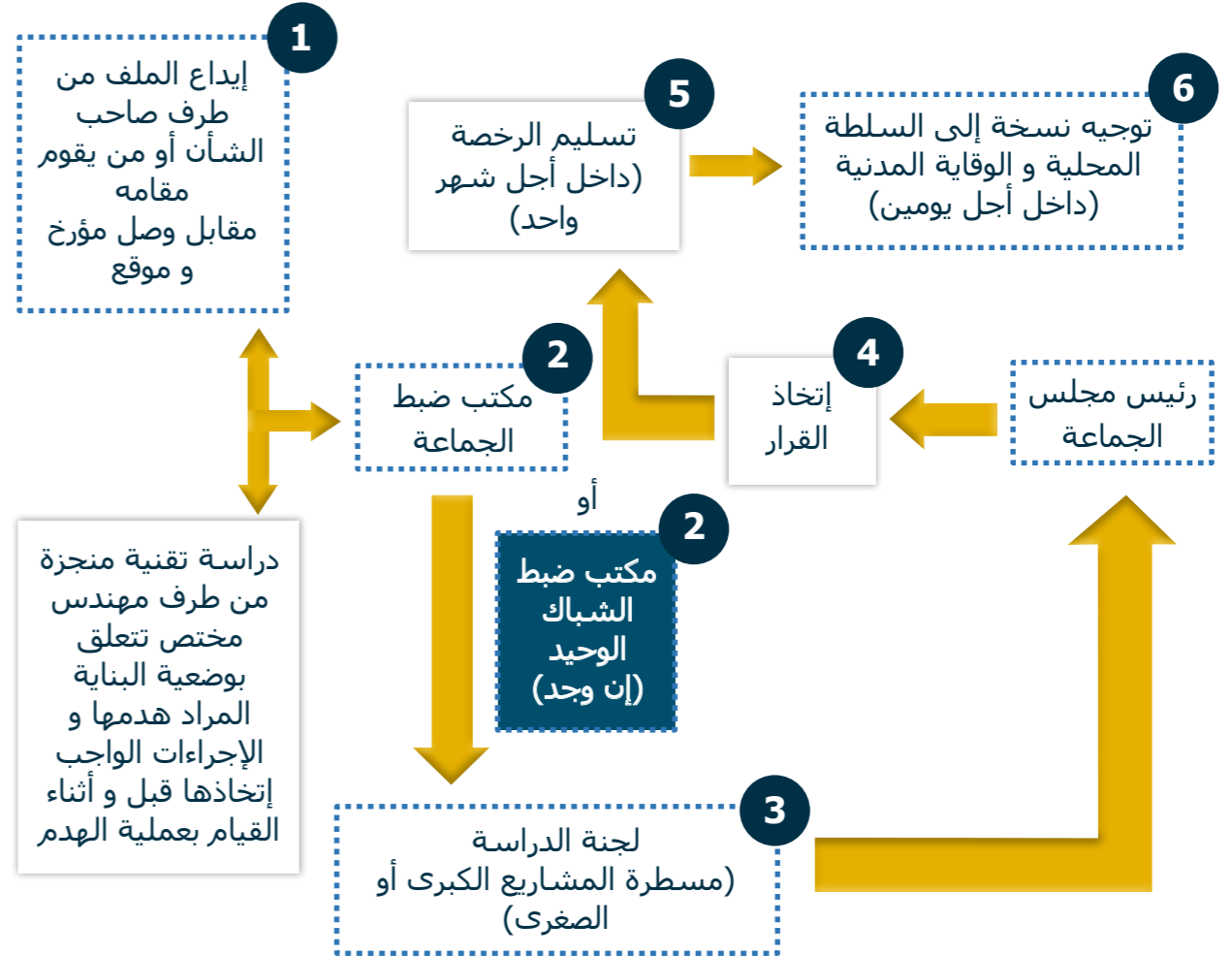
الفصل التاسع: قبل تسليم هذه الرخصة، يجب على المعني بالأمر أن يودي لغاتة الجماعة مبلغ الرسوم المنصوص عليه في البيان الملحق بهذا القرار

الفصل العاشر: تبلي حرق الإزالة والأخبار مطوطة

وحرر في : بتاريخ :
رئيس مجلس الجماعة

8 - رخص الإصلاح و التسوية و الهدم

رخصة هدم بناية



9 - رخصة السكن و شهادة المطابقة

المرجع القانوني: المواد من 48 الى 52 من ضابط البناء العام.

إيداع الطلب

- من طرف صاحب الشأن بمكتب ضبط الجماعة المعنية، أو لدى مكتب ضبط الشباك الوحيد لرخص التعمير في حالة وجوده. مقابل وصل إيداع مرقم و مؤرخ.

ملف الطلب

- طلب بمثابة تصريح بإنهاء الأشغال موجه من لدن صاحب الشأن إلى رئيس مجلس الجماعة؛
- شهادة مطابقة الأشغال مسلمة من طرف المصالح المختصة في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية، بموجب الحالات المقررة بموجب القوانين و الأنظمة الجاري بها العمل في هذا الميدان؛
- إذا تولى مهندس معماري إدارة أشغال البناء، يتعين الإكتفاء بشهادته عن المعاينة و التي يشهد بموجبها على مطابقة الأشغال المنجزة للتصاميم المرخصة و كذا بيانات الرخصة ترفق هذه الشهادة بملف الطلب.

تسليم الرخصة

- من طرف رئيس مجلس الجماعة بعد إجراء معاينة للتحقق من أن الأشغال أنجزت وفق ما يجب و تقتضي هذه المعاينة التأكد من مدى مطابقة الأشغال المنجزة مع التصاميم المعمارية و التقنية و كذا البيانات المتضمنة برخصة البناء.

ملف رقم 9

نموذج شهادة المطابقة

المصلحة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة
عمالة أو إقليم
جماعة

شهادة المطابقة

قرار عدد:

إن رئيس مجلس الجماعة
بناء على الطلب الذي تقدم به السيد
الرامي المحصول على شهادة المطابقة الصمى الذي كذا بمقتضى رخصة البناء رقم
بتاريخ

ويتأ على مقتضى المادة 55 من القانون رقم 12/90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1/92/33 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412
(17 نونبر 1992) كما تم تغييره وتتميمه، وعلى الخصوص رقم 2.18.577 بتاريخ 21 من نونبر 1992 المتعلق بشروط تسليم الرخص
والإتلاف المقررة بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير والتجزئة القارية والمجموعات السكنية وتقسيم الحارات والمساحات المخصصة للتطبيق
ويتأ على مقتضى الفصل 1 من الميثاق الوطني للتعمير، أو نظراً لتتبعها التمساً من طرف المجلس المعماري
التكف بتاريخ الأشغال بتاريخ

يقرر ما يلي:

برخص السيد
بشأن الملف مودع رخصة البناء الواردة أعلاه إنشاء من تاريخ

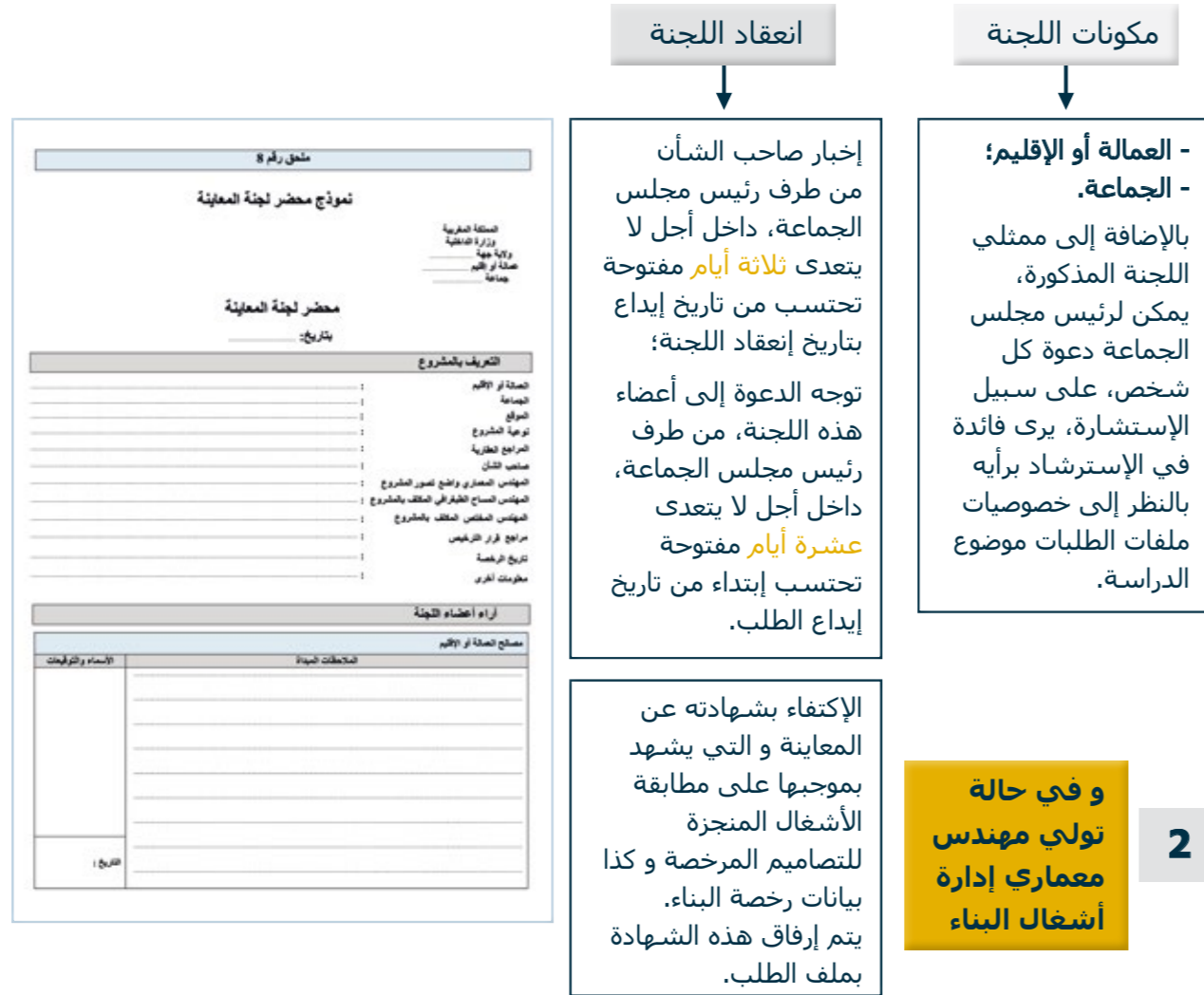
وحرر في : بتاريخ :
توقيع رئيس مجلس الجماعة

9 رخصة السكن و شهادة المطابقة

9 - رخصة السكن و شهادة المطابقة

9 - رخصة السكن و شهادة المطابقة

1 لجنة معاينة الاشغال



9 - رخصة السكن و شهادة المطابقة

ملحق رقم 9

نموذج تصريح إغلاق الورش وانتهاء الأشغال

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة
عمالة أو إقليم
جماعة

تصريح إغلاق الورش وانتهاء الأشغال (1)

بتاريخ: _____

رخصة البناء رقم: _____

الاسم الكامل لصاحب التصريح: _____

رقم بطاقة التعريف الوطنية: _____

التعاون التجاري: _____

اسم المهندس المعماري (2): _____

مقره المهني: _____

اسم المهندس المسالك (3): _____

مقره المهني: _____

اسم المهندس المساح الطبوغرافي: _____

مقره المهني: _____

بيان الأشغال: _____

محل الأشغال: _____

أصبح أن ورش البناء قد تم الانتهاء منه منذ _____ وأن الأشغال المنجزة مطابقة للتصميم التصديق عليها وأنها رخصة البناء وهذا لكافة الجهات المعنية المعنوية بها.

شهادة بصحة المعلومات المبينة أعلاه

وحرر في: _____ بتاريخ: _____

توقيع المهندس المعماري أو معلق الأشغال الورش: _____

(1) يخدم التصريح في 3 نظائر إلى الجماعة المحلية.
(2) في الحالة التي تكون فيه الجماعة واعدة بجدا المهندس.

ملحق رقم 9

نموذج رخصة السكن

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة
عمالة أو إقليم
جماعة

رخصة السكن
قرار عدد: _____

إن رئيس مجلس جماعة _____ نظرا للشك الذي يكتف به السيد _____ الراعي للحصول على رخصة السكن للمبنى الذي تحت بمقتضى رخصة البناء رقم _____ بتاريخ _____ وبناء على مقتضيات المادة 55 من القانون رقم 12.96 المتعلق بالتعمير الصادر بتكليف الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) كما تم لتعمير والتعمير؛

وأن المرسوم رقم 2.18.577 بتاريخ _____ على صياغة البناء العام التعداد التاكيل وترتيب تسليم الرخص والوثائق المقررة بموجب التصور التشريعية المتعلقة بالتعمير والتعميرات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات والتصوير الصادر لتكليفها؛

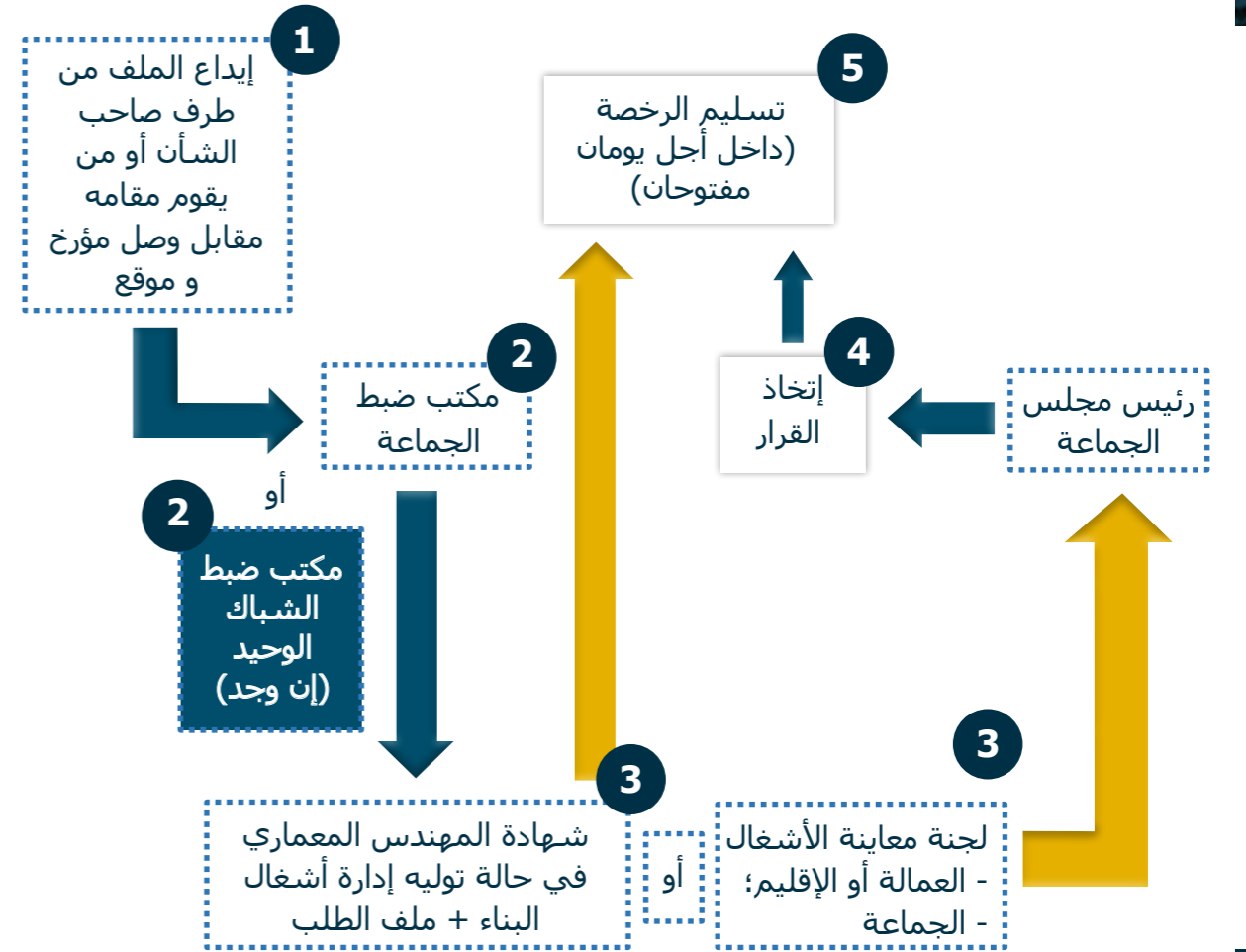
وبناء على محضر أشغال لجنة المعاينة المنقولة بتاريخ _____ أو نظرا لتجادة السلبية من طرف المهندس المعماري المسالك بتاريخ _____

يقرر ما يلي:

وخلص السيد _____ بالتصديق على موضوع رخصة البناء الواردة أعلاه ابتداء من تاريخ _____ وحرر في: _____ بتاريخ: _____

توقيع رئيس مجلس الجماعة: _____

9 - رخصة السكن و شهادة المطابقة



10 - مساطر التدبير اللامادي

يتم إعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع و دراسة و تسليم طلبات الرخص و رخص السكن و شواهد المطابقة بموجب قرار مشترك بين السلطات الحكومية و المكلفة بالتعمير و الداخلية و الإقتصاد الرقمي.

إحداث منصة رقمية تفاعلية و موحدة

- تحدث منصة رقمية تفاعلية و موحدة على صعيد مجموع تراب المملكة المغربية، خاصة بإعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع و دراسة طلبات الرخص و رخص السكن و شواهد المطابقة و تسليمها.

اللجنة المحلية

- تحدث لجنة محلية، تحت رئاسة عامل العمالة أو عمالة المقاطعة أو الإقليم المعني، يوكل إليها ما يلي:
- مواكبة الجماعات في تنفيذ و تتبع مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع و دراسة و تسليم طلبات الرخص و رخص السكن و شواهد المطابقة و تسليمها ؛
- تتبع إعداد برامج التكوين.
- يحدد أعضاء اللجنة بقرار لعامل العمالة أو عمالة المقاطعات أو الإقليم.

المرجع القانوني : المواد 53 و 54 من ضابط البناء العام و القرار المشترك لوزير الداخلية و وزيرة إعداد التراب الوطني و التعمير و الإسكان و سياسة المدينة و وزير الصناعة و التجارة و الإقتصاد الأخضر الرقمي رقم 338.20 الصادر في 25 من جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020) المحدد لكيفيات تفعيل مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع و دراسة طلبات الرخص و رخص السكن و شواهد المطابقة و تسليمها.

اللجنة الجهوية

- تحدث لجنة جهوية على صعيد كل جهة، للتنفيذ و التتبع، تحت رئاسة والي الجهة المعني، يوكل إليها ما يلي:
- السهر على إعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع و دراسة طلبات الرخص و رخص السكن و شواهد المطابقة و تسليمها ؛
- تقديم الإقتراحات و الإشراف على الإجراءات لتنفيذ مساطر التدبير اللامادي ؛
- رفع تقارير منتظمة حول إعمال مساطر التدبير اللامادي ؛
- إعداد برامج التكوين لفائدة مستعملي المنصة الرقمية التفاعلية السالفة الذكر، العاملين بالجماعات و الإدارات و المؤسسات العمومية و الهيئات المكلفة بتدبير مختلف الشبكات و المهنيين المعنيين.
- يحدد أعضاء اللجنة بقرار لوالي الجهة المعني .

اللجنة المركزية

- تحدث لجنة مركزية، للتنزيل و التتبع، يوكل إليها ما يلي:
- تحديد كيفيات تفعيل مساطر التدبير اللامادي و إقتراح التدابير اللازمة اتخاذها من قبل الإدارات و الجماعات و المؤسسات العمومية و الهيئات المكلفة بتدبير مختلف الشبكات و المهنيين لإحداث المنصة الرقمية التفاعلية ؛
- تقييم مدى تنفيذ مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع و دراسة طلبات الرخص و رخص السكن و شواهد المطابقة و تسليمها ؛
- دراسة التعديلات و إقتراح التحسينات الواجب إدخالها على مساطر التدبير اللامادي.
- تتألف اللجنة الموكل برئاسة أشغالها للوالي، المدير العام للجماعات الترابية، من الكاتب العام للقطاع الحكومي المكلف بالتعمير أو من يمثله و المدير العام لوكالة التنمية الرقمية أو من يمثله.

مساطر التدبير اللامادي

10

تم اعتماد منصة إلكترونية تفاعلية و موحدة على الصعيد الوطني، خاصة بإعمال مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع و معالجة الطلبات و استصدار التراخيص، من أجل تطوير و تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، و ذلك تفعيلاً للتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيدته خلال افتتاح الدورة البرلمانية، بتاريخ 14 أكتوبر 2016، حيث جاء في خطاب جلالتة «... فتوظيف التكنولوجيات الحديثة، يساهم في تسهيل حصول المواطن، على الخدمات، في أقرب الآجال، دون الحاجة إلى كثرة التنقل و الإحتكاك بالإدارة، الذي يعد السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة الرشوة، و استغلال النفوذ».



مديرية التعمير

للعمارة والتعمير

DIRECTION DE L'URBANISME :

فدرالية الوكالات الحضرية بالمغرب

الاتحاد الفيدرالي للوكالات الحضرية بالمغرب

FEDERATION DES AGENCES URBAINES DU MAROC